حياة الإمام محَمَّد بن محبوب القرشي العُماني وعصره

د. فرحات بن علي الجعبيري
محاضر بالجامعة التونسية الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد مهدنا للبحث ببطاقة تعريف محَمَّد بن محبوب، على شكل ما يعرف اليوم بـ«السير الذاتية»؛ وذلك ليتمكن القارئ من معرفة الخطوط العريضة لحياة الرجل.

ثُمَّ أقمنا بقية العمل على أربعة محاور:

المحور الأَوَّل: وسمناه بـ«محَمَّد بن محبوب والمحيط العُماني»: وقد عرَّفنا فيه بنشأته الأولى بين عُمان والبصرة والحرمين الشريفين، وبالأئمة الذين عاصرهم، وبالازدهار العلمي في بيئته، وبموقفه الخاص من الإمام المهنا، وبتولِّيه رئاسة مجلس أهل الحل والعقد للبيعة للإمام الصلت، ثُمَّ بتولِّيه خطة القضاء بصحار، إلى أن توفي بها سنة 260هـ/ 873م.

أَمَّا المحور الثاني: فقد خصصناه لمواقفه العلمية وتمثلت في:

1 ـ موقفه من الشائعات حول الإمام المهنا.
2 ـ موقفه من قضية القدر.
3 ـ موقفه من قضية خلق القرآن.
4 ـ موقفه من قضية قتل...
5 ـ موقفه ممن يفسد في الأرض.

أَمَّا المحور الثالث: ـ وقد جاء غير موازن لبقية المحاور ـ فقد تعمَّدنا تخصيصه لحياة محَمَّد بن محبوب في مكة، نشأة وإقامة، خاصة عند الإشراف على موسم الحج؛ وذلك لما لهذه الحياة في مكة من أهمية لربط العلاقات مع بقية الإِبَاضِيَّة ولنشر الدعوة.

أَمَّا المحور الرابع: فقد سعينا فيه إلى التعريف بمؤلفات محَمَّد بن محبوب:

1 ـ كتاب في الفقه في سبعين جزءًا، وإن كان هذا الكتاب مفقودًا، فقد حاولنا أن نثبت صحة وجوده ونسبته إلى صاحبه.

2 ـ سـيرة محَمَّد بن محبوب، وقد حرصنا على أن نعرِّف بهذا النص تعريفًـا متكاملًا؛ لنثبت في النهاية البعد الحضاري للمسائل المطروحة فيه، وهي مسائل عملية ونظرية جاءت في صيغة أسئلة من أهل المغرب أجاب عليها محَمَّد بن محبوب سؤالًا سؤالًا بِكُلِّ دقة.

3 ـ العهد المرسـل إلى الغزاة الذين توجّهوا للدفاع عن سـقطرى، وهي جزيرة عُمانية أرادت قوى معادية احتلالها، وقد ذكرنا التردد في نسـبته إلى محَمَّد بـن محبوب أو إلى الإمام الصلت، وَإِنَّمَا أوردنا ذكره لما له من أهمية للتعرف على فقه شؤون الجهاد في سبيل اللّه عند الإبَاضِيَّة.

ثُـمَّ تأتي الخاتمة لتثبـت أن محَمَّد بن محبوب إِنَّمَا هو شـاهد على عصر مـن عصور النهضة العلمية في عُمان. وقد أسـعفه القـدر أن يُتوفى قبل أن تنطلق الفتنة التـي أطاحت بالإمامة الثانية بعُمان، وقسَّمت أهلها إلى رسـتاقية ونزوانية، فجاء نصف القرن الذي منَّ به عليه اللّه تعالى زاخرًا بالعطاء المثمر، والذي وضع لبنة زكية في صرح الحضارة الإسلامية.

أَمَّا **المضمون**: فقد كان بمثابة التحقيق بالنسـبة إلى العمل الأَوَّل، إذ عرَّفنا فيه بِكُلِّ ما يجب أن يعرَّف، مع التوثيق العلمي المطلوب، بحيث تحوَّل حجمه إلى الضِّعف.

نرجـو أن نكون بهذا قد وفقنـا إلى التعريف بهذه الشـخصية، وهي لا تزال مغمـورة حَتَّى في الأوساط الإبَاضِيَّة.

﴿حَسۡبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [التوبة: 129].

فرحات بن علي الجعبيري

تونس، في: 5 شعبان 1420هـ/ 13 نوفمبر 1999م

❊ ❊ ❊

تمهيد ـ بطاقة تعريف:

- **الاسم:** محَمَّد.
- **اسم الأب:** محبوب بن الرحيل بن هبيرة.
- **الكنية:** أبو عبد الله.
- **القبيلة:** قريش.
- **اسم الأبناء:** أبو المنذر بشير، وأبو محَمَّد عبد الله[1].
- **أخواه:** سفيان ومجبر ويعرف الأخير بالثقة[2].
- **حفيداه:** مجبر بن بشير، سعيد بن عبد الله.
- **مكان الولادة:** صحار أو البصرة أو مكة.
- **تاريخ الوفاة:** 3 محرم 260هـ/ 29 أكتوبر 873م.
- **مكان الوفاة والقبر:** صُحار بعُمان[3].
- **مكان التعليم:** المحيطان المكي والعُماني.
- **المكانة العلمية والاجتماعية:** من أهل الحل والعقد.

تولى القضاء بعاصمة الإمامة صحار، للإمام الصلت بن مالك (237 ـ 273هـ/ 852 ـ 887م) من سنة 249هـ/ 863م إلى سنة وفاته 260هـ/ 873م.

* * *

(1) مصنف **مجهول:** كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، تحقيق ودراسة **وتعليق:** أحمد عبيدلي. رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية، نوقشت بالمعهد العالي للدراسات الإسلامية التابع لجمعية المقاصد الخيرية في بيروت، في 11 محرم 1405هـ/ 6 تشرين الثاني 1984م، دلمون للنشر ـ نيقوسيا. قبرص، 1405هـ/ 1985م (447 صفحة)، ص263 و293 ضمن (سلسلة الجزيرة العربية 1) الراجح أن الكتاب أُلف قبل القرن 8هـ/ 14م.

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) حميد بن محَمَّد بن رزيق (1291هـ/ 1874م): الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، **تحقيق:** عبد المنعم عامر، ود. محَمَّد موسى عبد الله. مطابع سجل العرب ـ القاهرة، **نشر:** وزارة التراث العُماني 1379هـ/ 1977م (614ص) ص233. وذلك بشهادة المؤلف سنة 1274هـ/ 1857م.

شيوخــه[1]:

حملة العلم إلى عُمان، وعلى رأسهم أبوه: أبو سفيان محبوب بن الرحيل، وموسى بن أبي جابر، وأبو المنذر بشير بن المنذر، ومحمد بن المعلا الكندي، ومنير بن النير الجعلاني.

وترجَّح أَنَّهُ أخذ عن غيرهم أمثال: أبي علي موســى بن علي (177ـ230هـ/ 844م). وهاشم بن غيلان.

تلاميذه: لم يؤثر عنه أن له تلاميذ.

❊ ❊ ❊

(1) مهدي طالب هاشــم (معاصر): الحركة الإِبَاضِيَّة في المشــرق العربي: شــأنها وتطورها حَتَّى نهاية القرن الثالث/9 رســالة ماجستير نوقشت بكلية الآداب في جامعة بغداد. كانون الثاني 1977. دار الاتحاد العربي للطباعة. ط1. 1401/1981 (351 ص). ص86: أَمَّا بالنســبة إلــى الدعوة الإِبَاضِيَّة في عُمان، فقد حفظ لنا العوتبي (10/4) في كتابه الأنســاب أســماء حملة العلم من تلاميذ أبي عبيدة مســلم بن أبي كريمة 762/145 ومنهم الربيع بن حبيب بن عمــرو الفراهيدي وهو أحد العلماء الأربعة الذي حملوا العلم ونقلوه من البصرة إلى عُمان، وكان يســكن البصرة بمكان يســمى الخريبة، ومنصور الرباحي، وبشــير بن المنذر النزواني، ومحمد بن المعلا الكندي فشــحي بن الفشح بن حاضر بن حديد، وأضاف إليهم الرقيشي هاشم بن غيلان السِيجاني، والمنير بن النير الجعلاني. هاشم: الحركة الإِبَاضِيَّة، ص85.

المحور الأَوَّل: مَحَمَّد بن محبوب والمحيط العُماني

1 ـ نشأة محمَّد بن محبوب الأولى في رعاية والده:

لا يزال أهل الدعوة[1] يدعون كل أتباعهم إلى قراءة كتب أبي سفيان محبوب بن الرحيل[2]، ليستقوا الأخبار الصحيحة من المنبع، ولم يكن محبوب هذا سوى والد مَحَمَّد بن محبوب، فكيف يمكن أن تكون نشأته؟ وما هو الرصيد الذي يمكن أن يحصل عليه من التربية والعلوم الإسلامية؟

إِنَّهَا حصيلة تجربة المدرسة الإِبَاضِيَّة في البصرة مع أئمتها الذين أرسوا قواعدها في كل الفنون. نعم لقد أخذ الأب عن أبي عبيدة[3]، ولازم الربيع[4] ملازمة الوالد لأبيه؛ ذاك أَنَّهُ كان ربيبه لأمه، كانت أُمُّه تحت الربيع، إِنَّهُ حجة أهل المذهب في النصف الثاني من القرن الثاني والثُّلث الأَوَّل من القرن الثالث/ 8 و9م، خاصة في السيرة والسير، إذ لا يكاد يشذ عنه شيء

(1) أهل الدعوة هذا هو الاسم الذي أطلقه الإِبَاضِيَّة على أنفسهم، إلى جانب اسمين آخرين، في بداية حركتهم، قبل أن يطلق عليهم مخالفوهم اسم الإِبَاضِيَّة، نسبة إلى إمامهم عبد الله بن إباض (86هـ/ 705م) وهما: «جماعة المسلمين»، و«أهل الاستقامة». الجعبيري: البعد الحضاري للعقيدة الإِبَاضِيَّة، ص31 ـ 89. راجع بحثنا: الشهرستاني وتسمية الفرق وألقابها.

(2) أبو سفيان محبوب بن الرحيل (النصف الثاني من القرن 2هـ/ النصف الثاني من القرن 8م وبداية القرن التاسع الميلادي): أخذ عن أبي عبيدة مسلم (145هـ/ 762م) والربيع بن حبيب (175هـ/ 791م). وكانت والدته تحت الربيع بن حبيب. كان حجة في السيرة. وهو ممن دوَّن أخبار أهل الدعوة. وروى عنه أبو غانم الخراساني (ق2هـ/ 8م) في مدونته في الفقه الإباضي. وقد أورد الدرجيني نص النصيحة التي وجهها إلى عبد الله بن يحيى طالب الحق (130هـ/ 748م). وجل أخبار المشارقة من الإِبَاضِيَّة مروية عنه في كتب الطبقات والسير. 117 ـ 119. ابن خلفون: أجوبة ابن خلفون، 116. التعريف للمحقق عمرو خليفة النامي. ر. الجعبيري: البعد، ص108 تعليق (47). كشف، ص299.

(3) أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة (145هـ/ 771م): تميمي بالولاء. أخذ العلم عن جابر بن زيد (93هـ/ 771م) وجعفر السماك (ق2هـ/ 8م) وصحار العبدي (ق2هـ/ 8م). وإليه انتهت رئاسة الإِبَاضِيَّة بعد موت جابر. وبإشارته أسس الإِبَاضِيَّة في كلٍّ من المغرب وحضرموت دولًا مستقلة، وتخرج على يديه رجال من مختلف البلاد الإسلامية آنذاك عرفوا بحملة العلم، وعن طريقهم انتشر المذهب الإباضي وفقهه في مختلف البلاد الإسلامية. (ر. الدرجيني: الطبقات، 236/2)، الشماخي: السير، ص82. الجعبيري: البعد، 104 تعليق 38. ر. مبارك الراشدي (معاصر): الإمام أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة وفقهه. (45 ـ 145هـ/ 665 ـ 762م). دكتوراه مرحلة ثالثة، نوقشت بكلية الشريعة وأصول الدين بتونس، مطبعة الوفاء ـ المنصورة، مصر، ط1، 1413هـ/ 1993م (698 ص).

(4) الربيع بن حبيب بن عمرو الأزدي الفراهيدي البصري (حوالى 75 ـ 170هـ/ 694 ـ 786م): ولد في إحدى قرى السهل الساحلي بـ«ودام» من الباطنة في عُمان. رحل إلى البصرة لطلب العلم، وفيها أخذ عن الإمام جابر بن زيد، وتتلمذ خاصة على الإمام أبي عبيدة وعدة من الشيوخ الإِبَاضِيَّة بالبصرة، ثُمَّ تولى إمامة الإِبَاضِيَّة هناك بعد وفاة شيخه أبي عبيدة، وقد اعتنى بجمع أحاديث رسول الله ﷺ مروية عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن جمع من الصحابة، أبرزهم عبد الله بن عباس (68هـ/ 619 ـ 687م) في كتاب يَعتبره الإِبَاضِيَّةُ عمدتَهم في الحديث. وإلى جانب نشاطه العلمي بالبصرة كانت له مراسلات مع إِبَاضِيَّة المغرب زمن الإمامة الرستمية (160 ـ 296هـ/ 776 ـ 908م). ر. الدرجيني: الطبقات، 273/2. ر. الشماخي: السير، 102. ر. عمرو بن مسعود أبو القاسم: الربيع بن حبيب محدِّثًا، رسالة ماجستير قدمت بجامعة الفاتح بكلية التربية قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، سنة 1983م، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، نشر: جمعية التراث. ر. الجعبيري: البعد الحضاري: ص105.

من سـيرة الرسول ﷺ، ولا سير المسـلمين من بعده. كما أَنَّهُ روى عنه أبو غانم الخراساني[1] في مدونته أقواله في الفقه، وما بقي من آثاره المكتوبة، مثل: نصيحته لطالب الحق[2]، ورسـائله لأهل اليمن ولأهل عُمان في شأن هارون بن اليمان[3] وغيرها تَدُلُّ دلالة واضحة على امتلاكه نواصي فهم الكتاب العزيز، وسـنة المصطفى ﷺ، مع اجتهاد حيث يجب الاجتهـاد في قضايا العقيدة وغيرها، وإذا كان الأب هكذا فإن الولد نسخة من أبيه، وسيتضح ذلك بعد حين.

والملاحظ هنا أن مثل هذا العالم لا يمكن أن يسـتقر في وطن واحد، وبذلك تكون نشـأة محَمَّد بـن محبوب فـي أحضـان مراكـز الدعوة الأساسـية بالبصرة بالعـراق، وبصحار[4]

(1) أبو غانم بشر بن غانم الخراساني: درس بالبصرة وأخذ عن تلاميذ أبي عبيدة (ق2هـ/ 8م)، وعنهم دوَّن كتبه، وأهمها المدوَّنة التـي دوَّن فيها أقوال تلاميذ أبي عبيدة في الفقه ورواياتهم واختلافهم. وقد رحل في أوائل القرن الثالث الهجري إلى تاهرت عاصمة الدولة الرسـتمية مارًا بجبل نفوسـة. ورويت عنه المدونة في تاهرت، ونسـخها عمروس بن فتح الملوشائي (280هـ/ 853م) في جبل نفوسـه، وعنها نسـخت بقية النسـخ ببلاد المغرب. ر. الدرجيني: الطبقات، 323/2. ر. الشـماخي: السير، ص288. ر. الجعبيري: البعد، ص105.

(2) أبو يحيى عبد الله بن عمر بن الأسود الكندي الجندي الحضرمي المعروف بطالب الحق (130هـ/ 748م): نشأ في اليمن حيث وصلت الدعوة الإِبَاضِيَّة سـرًّا، فالتحق بحلقة أبي عبيدة بالبصـرة، حيث كان يقع التفكير في الثورة على الدولة الأموية، رجع إلـى حضرموت موطنه الأصلي حيث ولي القضاء لإبراهيم بن جبلة عامل الأمويين هناك في انتظار وصول المدد من البصرة. وحال وصوله مع أبي حمزة الشـاري بويع طالب الحـق إمامًا للظهور، فخير العامل الأموي بيـن الانضمام إليهم أو الخروج، فالتحـق هذا الأخيـر بصنعاء التي كان عليها القاسـم بن عمر الثقفي، ثُمَّ اسـتطاع طالب الحق بعد ذلـك أن يعلن الإمامة بصنعاء بعد انتصاره على واليها من قبل الأمويين. ثُمَّ يمم نحو الحجاز، فضم إليه مكة والمدينة بعد حروب. هناك وجه إليه مروان بن محَمَّد آخر خلفاء بني أمية جيشًـا بقيادة عبد الملك بن محَمَّد السعدي، استطاع أن يهزم أبا حمزة في الحجاز، ثُمَّ طالب الحق باليمن سـنة 130هـ/ 748م. وبذلك انتهت إمامة الظهور باليمن، لكن الكيان الإباضي استمر بها إلى ق13/7م. ر. الشماخي: السير، ص96. مهدي طالب هاشم: الحركة الإِبَاضِيَّة، ص89 ـ 164. مبارك الراشدي: الإمام أبو عبيدة، 275 ـ 293. الزركلي: الأعلام، 144/4، ط. 1984م.

Radhi Daghfous: Le Yaman Islamique. Des Origines jusqu' I'Avènement des Dynasties Autonomies (1-3/ VII IX) I.M.P. stag Tunis Publications de la Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Série 4: Histoire Volume: XXVL. Université de Tunis I 1995. T1. 509 Power Point T2 513 - 1079. 610 - 6690.

(3) السـير والجوابات لعلماء وأئمة عُمان، تحقيق وشـرح: سيدة إسـماعيل كاشـف، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، نشر: وزارة التـراث القومي والثقافة، عُمان، (ج1/429 ص. ج2/512 ص). ص276 ـ 324. حيث بويع الإمام غسـان بن عبد الله اليحمدي (192 ـ 208هـ/ 807 ـ 823م). اختلـف فـي زمانـه هارون بن اليمان الشـعبي ومحبوب بن الرحيل، فبيَّـن محبوب في هذه الرسـالة لأهل عُمان بدعة هارون وجماعته، وأوضح ضلالتهم. القضايا المطروحة عقدية دقيقة منها: متى تثبت التقوى ومتى لا تثبت. قضية الشك. قضية الوقوف...الخ.

(4) صُحـار: (بالضم وآخـره راء): قصبة عُمان مِمَّا يلي الجبل، و«توام» قصبتها مِمَّا يلي السـاحل. وصحـار: مدينة طيبة الهواء والخيـرات، مبنية بالآجر والسـاج، كبيرة ليس في تلك النواحي مثلها. وقال البشـاري: «...بلد عامر آهل حسـن طيب نزوه، ذو يسـار وتجار وفواكه، أجلُّ من ربيد وصنعاء، وأسـواق عجيبة، وبلدة ظريفة، ممتدة على البحر... والجامع على الساحل له منارة حسـنة طويلة في آخر الأسـواق، ولهم آبار عذبة وقناة حلوة، وهم في سـعة من كل شـيء، وهو دهليز الصين، وخزانة الشـرق والعراق، ومغوثة اليمن، والمصلى وسط النخيل، ومسـجد صحار على نصف فرسخ، وثمة بركت ناقة رسول الله ﷺ، ومحـراب الجامع بكوكب يدور، فتارة تـراه أصفر وتارة أحمر وأخـرى أخضر». هكذا قال ولا أدري كيـف كان بروك الناقة! =

ونزوى[1] بعُمان وبالحرمين الشريفين، حيث كان تنقُّل أبيه باستمرار. ومهما يكن من أمر فإن ولادته يصعب أن تخرج عن هذه المحيطات الثلاثة.

وَأَمَّا التعلُّم فالراجح أَنَّهُ كان هناك، وكلنا يدرك أن هذه المراكز لم تعرف والده فحسب، وَإِنَّمَا عرفت علماء آخرين، أبرزهم: حملة العلم إلى عُمان، كما ذكرنا ذلك سابقًا، وأكثر من هذا فإن أباه كان يرعى هؤلاء جميعًا في بيت الله الحرام، والدليل على ذلك ما ذكره ابن سلام: «ودار محبوب بمكة، وله خيامات تسمى مضارب محبوب بمنى أيام الحج بمقامهم بمنى، الثلاثة أيام التشريق، خلف الجمرة الكبيرة التي يرميها الحاج أول ما يقدمون من المزدلفة غربي منى، وغربي

= وفتحها المسلمون في أيام أبي بكر الصديق ﷺ في سنة 12هـ/ 633م صلحًا. وإليها ينسب أبو علي محَمَّد بن ذوزان الصحاري العُماني الشاعر. ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار الفكر، دار صادر، بيروت، د ت. 393/3 ـ 394، مادة: «صحار». والصحيح أن عُمان عرفت الإسلام قبل هذا التاريخ الذي ذكره ياقوت، إذ قد وفد على رسول الله ﷺ مازن بن غضوبة سنة 6هـ/ 627م، وأسلم، ثُمَّ دعا إلى الإسلام. كما أن الرسول ﷺ كانت له مراسلات مع حاكِمَيْ عُمان، وعاصمتها صحار، وهما جيفر وعبد ابنا الجلندى فيما بين 6 و8هـ/ 628 و630م. كما أرسل إليهما عمرو بن العاص. وقد جاء في كتاب عُمان في التاريخ ما يلي: «ومهما يكن من أمر فإن العلامة ابن خلدون يضع لنا مساحة زمنية للمراسلة تمتد من صلح الحديبية وحتى وفاة النبي محَمَّد ﷺ... كما ذكر ابن الأثير في أسد الغابة أن عمرو بن العاص قدم على الجلندى...». ص 114 ـ 115. دار أمبيل للنشر، لندن، نشر: وزارة الإعلام بعُمان 1995م (560 صفحة).

(1) نزوى: تقع في المنطقة الداخلية بعُمان، على بعد 180 كم من مسقط.

لقد اتخذ أَئِمَّة عُمان منذ إمامة محَمَّد بن عفان سنة 177هـ/ 793م نزوى عاصمة لهم بعد صحار وقلهات. ويقول سالم بن حمود السيابي: «تعرَّضت عُمان من الفرس وقراصنة الهند إلى هجمات متعددة، فرأى المسلمون تحويل عاصمة الإمامة من صحار إلى نزوى، ورأى ذوو الشأن أن نزوى أمنع لهم وأحصن لزعامتهم وأقرَّ لسلطانهم، فاتَّفَق نظرهم إلى أن يكون الإمام بها، ولا يخرج منها إِلَّا لمهم يبدو أو لداعٍ يستدعي، وأصبحت نزوى كرسيَّ الإمامة في عُمان، وكان مقام الإمام في الحصن، وفي عهد الإمام غسَّان. سميت نزوى «ملك العرب» كما سميت «بيضة الإسلام». اشتهرت هذه المدينة بحصونها وبمدارسها العلمية التي تخرج منها علماء، انطلاقًا من إمام الإِبَاضِيَّة جابر بن زيد. عُمان في التاريخ، ص 296 ـ 289.

ووصف ابن بطوطة ـ الذي زار بلاد عُمان في القرن الثامن هـ/ 14م ـ مدينة نزوى بِأَنَّهَا «قاعدة هذه البلاد». وكان ابن بطوطة رجلًا سنِّيًّا من أهل المغرب من مدينة طنجة. وأولى بذلك الجانب السياسي ـ المتمثل في الوظيفة الحكومية لمدينة نزوى ـ العناية الأولى. واكتفى على مستوى التفكير المذهبي بالقول بأن أهل عُمان: إِبَاضِيَّة المذهب، وأهمل بذلك الوظيفة الدينية للمدينة.

ووصف نور الدين في خطابه الخاص بنزوى المدينة بِأَنَّهَا تخت الملك وكرسي مملكة العرب، ويضيف في نعتها «بيضة الإسلام» فجمع في إيمائه إلى المدينة حينئذ بين التركيز على وظيفتها الحكومية ودورها الديني والعقائدي.

وشغلت نزوى وضع العاصمة السياسية إلى عهد تولي اليعاربة الحكم في القرن 11هـ/ 17م. وكانت في نفس الوقت مدرسة دينية وعلمية إِبَاضِيَّة.

وركز سليمان الخروصي من جهته على الدور العلمي والديني الذي قامت به وتقوم المدينة إلى اليوم، إلى جانب تركيزه على دورها كعاصمة سياسية «تحت مملكة عُمان».

وعدت هيلين هيلنبورغر ـ وهي باحثة ألمانية ـ مدينة نزوى التي زارتها خلال رحلتها إلى عُمان، بِأَنَّهَا المدينة التي كان لها دائمًا أثر كبير في تاريخ البلاد. فرأت فيها المركز الفكري، والمدينة ذات الصبغة الحضرية وإحدى مدن العلم في البلاد...الخ.

الجمار الثلاث، خلف عقبة منى، وهي مضارب خيامات فيها مورد حجاج أهل عُمان وجماعاتهم أيام التشـريق بعد يوم الأضحى. أخبرني بذلك صاحب لأبي حماد النفوسي، وهو رجل عالم لقي حجاج عُمان وعلماءهم في أيام منى مقيمين في تلك المضارب. وَإِنَّمَا لقيته بجندوبة مع أبي حماد النفوسي بعد ثلاث وسبعين ومائتين (273هـ/ 887م)»[1].

ولا يفوتنا أن نذكِّر بعناية هذا الجيـل باللقاء في بيت الله الحرام، ذلك أَنَّهُم كانوا لا يتخلف منهـم إِلَّا من لهم عذر قاهر؛ لأَنَّهَا تلك فرصتهم الذهبية للتشـاور، ولتنظيـم أحوال أهل الدعوة، وللتعريف بمذهبهم بين الحجيج الوافدين من أطراف العالم الإسلامي.

فهنالك في مكة خاصة يكون محَمَّد بن محبوب قد اسـتفاد من جميـع أعلام أهل الدعوة، وقد أوتي الفرصة ليخدمهـم؛ لأَنَّهُم ينزلـون في دارهم، أو يـزورون تلك الدار إن كانـوا يقيمون في مضارب أخرى، وسنرى بعد حين تلقيه للحجيج المغاربة عندما آلت إليه المسؤولية[2].

وإن كانت النشـأة بين تلك المواطن فيترجح لدينا أَنَّهُ اختار بعد ذلك الاسـتقرار في عُمان، حيث كانت إمامة الظهور قائمة على قدم وساق، مع عدم التخلف عن مكة في موسم الحج.

2 ـ الأَئِمَّة الذين عاصرهم:

جاء في كتاب كشـف الغمة ما يلي: «وكانـت تلك الأيام صدر الدولة وقوتهـا والعلماء»[3] وإن قدَّرنا تاريـخ ولادة محَمَّد بن محبوب في العقد الأخير من القـرن الثاني (190هـ/ 850م، إذ توفي 260هـ/ 873م) فيكون عـاش العمر العادي، إذ لم يذكر أحد أَنَّهُ عمِّر أو أَنَّهُ مات صغير السـن، فَإِنَّهُ قد عاصر الأَئِمَّة الآتي ذكرهم:

- الإمام غسَّـان بن عبد الله الفجحي (189 ـ 208هـ/ 804 ـ 824م. 192 ـ 207هـ/ 807 ـ 823م)[4].

(1) لوَّاب بن سـلام الإباضي (273هـ/ 887م): بدء الإسلام وشـرائع الدين، تحقيق فيرنر شفارتس والشيخ سالم بن يعقوب، ط. دار صادر، بيروت، 1406هـ/ 1986م (200 صفحة)، ص109.

(2) انظر ما يلي من الصفحات.

(3) كشف الغمة، ص259.

(4) الإمام غسان بن عبد الله الفجحي اليحمدي الأزدي: بايعه المسلمون على ما بويع عليه الوارث بن كعب، فقام بالحق وعز الحق في أيامه، وظهرت دعوة المسـلمين بعُمان وكان في أيامه حمة العلماء (أي جملة العلماء). وكان مقامه بنزوى في بيت الإمامة في العقر، وفي زمانه سـميت نزوى «بيضة الإسـلام»، وكانت قبل ذلك تسـمَّى «تخت ملك العـرب». تمكن من إخماد عديد من الفتن، كما تصدى لغزوات كفار الهند، وهو من اتخذ الشـذاة (سـفن تكون أسـطولًا) لحماية السواحل العُمانية من هذه القرصنة الهندية. وكان كثير التردد على صحار. كما اشتهر بإشرافه بنفسه على أمور الحسبة. وكانت وفاته إثر مرض ألَمَّ به سنة 207هـ/ 823م. السالمي: تحفة الأعيان، 122/1 ـ 123. نلاحظ بعض الاختلاف في شأن بعض التواريخ.

- الإمام عبد الملك بن حميد (208 ـ 266هـ/ 824 ـ 880م)[1].
- الإمام المهنا بن جيفر الفجحي (226 ـ 237/841 ـ 852م)[2].
- الإمام الصلت بن مالك الخروصي (237 ـ 273هـ/ 852 ـ 887م)[3].

والمقام هنا ليس مقام تفصيل، وَإِنَّمَا هي إشارات خفيفة للدلالة على ما يجنيه الناس من خير إذا استقام العدل واستتبَّ الأمن.

3 ـ الازدهار العلمي بعُمان:

والشـاهد الأَوَّل الذي نقلنا في مطلع العصر الثاني جاء مصوِّرًا لدولة الإمام غسَّان، إِنَّهَا بحقٍّ صـدر الدولة وقوتها، ويختم صاحب كتاب كشـف الغمة حديثه عن هذه الإمامـة بقوله: «ولم يزل

(1) الإمام عبد الملك بن حميد من بني سـودة بن علي بن عمرو بن عامر ماء السـماء الأزدي: سار سيرة الحق والعدل، واتبع أثر السـلف الصالح، وصارت عُمان يومئذ خير دار. ولّي يوم الاثنين لثماني ليال بقين من شهر شوال سنة ثمان ومائتين 208هـ/ 824م. فلم يزل مقيم العدل حَتَّى كبر وضعف وزمن، فكانت تقع الأحداث في عسـكره، فشـاور المسـلمون موسى بن علي في عزله، فأشـار عليهم أن يحضروا العسـكر ويقيموا الدولة، فحضر موسـى بن علي وأقام الدولة ومنع الباطل، وشـدَّ عسـكر المسلمين وعبد الملك في بيته فلم يعزلوه ولم يزيلوه حَتَّى مات وهو إمام لهم. وكانت ولايته ثماني عشرة سنة. كشف الغمة، ص259 ـ 260. وقد ظهرت في زمانه بعض الفتن تمكن من التصدي لها وإخمادها. وقد أورد السـالمي مجموعة من الرسائل في نصح الإمام بالصراحة والجرأة في قول الحق. السالمي: تحفة، 134/1 ـ 149.

(2) الإمام المهنا بن جيفر الفجحي اليحمدي الأزدي: عقد له في يوم الجمعة من شـهر رجب سـنة سـت وعشـرين ومائتين (226هـ/ماي 841هـ) فوطئ أثر المسلمين، وسار بسيرتهم، وكان له ضبط وحزم ولا يتكلم أحد في مجلسه ولا يعين خصمًا على خصم، ولا يقوم أحد من أعوانه ما دام قاعدًا، ولا يدخل أحد ممن تجري عليه النفقة من العسكر إِلَّا بالسلاح، حازم في الحق. وقد اجتمعت له من القوة البرية والبحرية ما شاء الله. قيل: إِنَّهُ اجتمع له ثلاثمائة مركب مهيأة لحرب العدو، وكان عنده بنزوى سـبعمائة ناقة وسـتمائة فرس تركب عند أول صارخ. وكثرت الرعايا في زمانه حَتَّى بلغ سـكان سـعال (وهي محلة نزوى) أربعة عشـر ألفًا، وفـي زمانه وقع الكلام بعُمان في خلق القرآن (انظر ما يلي). وقد مات والمسـلمون عنه راضون وله موالون ومؤازرون، وإن ذكر أنَّ هناك من طعن في إمامته. كشف الغمة، ص260 ـ 263. السالمي: تحفة، 150/1 ـ 161.

(3) الصلت بن مالك الخروصي الأزدي: لقد جاءت أخباره مفصَّله في النص. ر. كشف الغمة، ص264 ـ 265. ر. السالمي: تحفة، 164/1 ـ 215.

عـن هؤلاء الأَئِمَّة انظر: مهدي طالب هاشـم: الحركة الإِبَاضِيَّـة، ص223 ـ 253. وجاء هذا في الفصـل الخامس بعنوان: الإمامـة الإِبَاضِيَّة الثانية: أولًا عصر القوة والازدهار (177 ـ 237هـ/ 793 ـ 851م). وقد حلل الأوضاع السياسـية الداخلية والخارجـة للإمامـة مثبتًا أَنَّهَا إمامة قائمة على الشـورى، كُلَّمَا انتهت حياة إمام نظر أهل الحـل والعقد فيمن تتوافر فيه شـروط الإمامة فيبايعونه من دون أن تكون له صلة نسـب مع الإمام السابق سـوى أَنَّهُم أزديون عُمانيون، كما بيَّن مواطن القوة التي أدت إلى الازدهار. وبعض مواطن الضعف التي أدت إلى مرحلة ثانية من مراحل هذه الإمامة تجلَّت فيها بدايات التدهور والسقوط.

فاروق فوزي عمر (أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة آل البيت): الإمامة الإِبَاضِيَّة في عُمان، دراسة تاريخية لأحوال عُمان في ظل الأَئِمَّة الإِبَاضِيَّة في الحقبة من منتصف القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي، حَتَّى منتصف القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، المفرق، الأردن، نشر جامعة آل البيت، 1417هـ/ 1997م، ص39 ـ 56.

غســان قائمًا بالحق والعدل، حَتَّى مرض يوم الأربعاء لثمان بقين من ذي القعدة ســنة سبع ومائتين (207/11/8هـ) ومات من مرضه هذا».

أَمَّا الإمام عبد الملك بن حميد: فقد سار ســيرة الحق والعدل، واتبع السلف الصالح، وصارت عُمان يومئذ خير دار[1].

وقد ازدانت إمامته بعالمين من علماء عُمان:

- أولهما أبو علي موســى بن علــي، وقــد كان قاضي الإمام ومــدار الفتــوى (177 ـ 230هـ/ 794 ـ 845م). ويتجلى ذلك فيما يروى أنَّ له جامعًا لم يصل إلينا، ومما نقله السالمي من النصائح التي كان يسديها للإمام[2].
- وثانيهما هاشم بن غيلان، وهو أيضًا ممن يستنصحه الإمام ويستشيره فينصح ويشير[3].

(1) كشف الغمة، ص259.

(2) هو أبو علي موســى بن علي بن عزرة، من بني سامة بن لؤي: ولد ليلة العاشر من جمادى الأخرى سنة 177هـ/ 22 سبتمبر 793م. وتوفــي لثمانــي ليال خلون من ربيــع الأوَّل ســنة 230هـ/ 23 نوفمبر 884م (تحفة، 151/1). ويذكر الســالمي أن موســى بن أبي جابر بــن غالب، ورد ذكر أخباره فــي إمامة الإمام غسَّــان (189 ـ 208هـ/ 804 ـ 824م) حيث عينه الإمام ضمن الســرية التي يقودها أبو الوضاح والي ســمائل، لإلقاء القبض على صقر بن محَمَّد من أجل ســتره أمر أخيه الذي كان مع البغاة الذين يقودهم راشد بن شاذان بن غسان الهنائي من بني محارب، حين خرجوا على الإمام غسان. (تحفة، 134/1). وهو فقيه ولي القضاء للإمام عبد الملك، ثُمَّ للإمام المهنا (تحفة، 134/1ـ151). يقول عنه أبو إســحاق في تعليق له: «وهو شــيخ الإســلام يومئذ، ومرجع أهل الفتوى في الإمامة، ورأس أهل الحل والعقد، ولذا يرجع إليه أهل الرأي والمشورة في أمر الإسلام من بيع وخلع» (تحفة، 151/1). وكان له دور كبير في الحفاظ على إمامة عبد الملك بن حميد عندما كبر وضعف وزمن (كشــف، ص260). ولا نشك في أَنَّهُ ممن حضر بيعة الإمام المهنا وإن لم تنص المصادر على ذلك؛ لأَنَّهُ كان له شأن في مؤازرة الإمام الأسبق، واستمر في القضاء للإمام المهنا. تحفة، 134/1 ـ 151. كشف، ص259 ـ 260. الفتح المبين، ص227 ـ 232. وقد أورد السالمي نص رسالة من رسائله في النصح للإمام عبد الملــك (ص145 ـ 149) تنم عن فقه الرجل وورعه. محورها الدعوة إلــى عزل أحد الولاة لعدم صلاحه، وقد جاءت هذه النصيحة صريحة جريئة، من ذلك قوله: «واعلم رحمك الله أنك بمكان لا يحل فيه خذلانك ولا كتمانك في معونة على صــواب، ولا نصيحة في خطأ، وقد نكره من خطئك كما نســر به من صوابك، ونصيحتك علينا حــق، وغيبتك علينا حرام... واعلم رحمك الله أنا وإخوانك المشفقون عليك، قد قلَّت ثقتهم بشأنك اليوم وأهل أمانتك التي أنت عليها اليوم عزيز». (ص147 ـ 148).

(3) هاشــم بن غيلان: من علماء وفقهاء عُمان في القرنين 2 و3هـ/ 8 و9م. من أهل ســيجا من أعمال سمائل، وقبره بها معروف إلى الآن، ويكنى: أبا الوليد.

ورد ذكر أخباره مع الإمام عبد الملك، وكان ممن يســدون له النصائح بمفرده ومع علماء عصره. وفي زمان هذا الإمام أظهر قــوم من القدريــة والمرجئة مذهبهم في صحــار، ودعوا الناس إليه، وكثر المســتجيبون لهم، فخاف هاشــم بن غيلان على المسلمين من ذلك، فكتب إلى الإمام هذه السيرة. (السير والجوابات، م. س. هامش 2 ص36). وتشير سيدة إسماعيل كاشف بقولها: «هذه السيرة» إلى الرسالة التي تحققها مع بقية من الرسائل التي تعرف عند العُمانيين بالسير، (ص36 ـ 38). وقد أوردها الســالمي كاملة: تحفة، 138/1 ـ 140. والرســالة تقوم على محورين: الأَوَّل: تذكير بمسلك السلف في التصدي لأهل البدع. والثاني: دعوة إلى تكليف الوالي باتخاذ موقف حاسم. وسنورد فقرة من هذه الرسالة تبين مرونة الإِبَاضِيَّة في التعامل مع مثل هؤلاء في البداية، ثُمَّ صرامتهم في النهاية. (انظر ما يلي)، وهي من التحفة، 139/1. وقد أورد له الســالمي رسائل أخرى قائمة على اســتنصاح الإمام للعلماء ومن بينهم هاشــم بن غيلان، وإســداؤهم النصيحة بِكُلِّ إخلاص. تحفة، 140/1 ـ 144. ر. سالم السيابي السمائلي: أصدق المناهج في تمييز الإِبَاضِيَّة من الخوارج، ص51.

4 ـ إمامة محَمَّد بن محبوب العلمية والبيعة للإمام الصلت:

أَمَّا الإمام المهنا بن جيفر «فله ضبط وحزم...»[1]. «ولـم يزل المهنا إمامًا حَتَّى مات... ومات والمسلمون عنه راضون وله موالون ومؤازرون...»[2]. وخلال إمامته توفي أبو علي موسى بن علي سنة 230هـ/ 844م. وجاء ذكر محَمَّد بن محبوب عنـد وفاة الإمام المهنا. كما ورد في تحفة الأعيان ما يلي: «قال: وأحسب أَنَّهُ كان في المسجد محَمَّد بن محبوب، ومحمد بن علي[3]، ولم أبصرهما ولكن توهمت ذلك؛ لأَنَّهُم اجتمعوا في بيت المشورة فيمن يقدِّمونه إمامًا...»[4].

وجاء في كشـف الغمة: «ثُمَّ ولَّى المسـلمون من بعده الصلت بن مالك في اليـوم الذي مات فيه المهنا، وكان هناك بقايا من أشياخ المسلمين وفقهائهم، ورئيسهم وإمامهم في العلم والدين محَمَّد بن محبوب، فبايعوا الصلت بن مالك على ما بويع عليه أَئِمَّة العدل من قبله، فسار بالحق والعدل...»[5].

وجاء في التحفة: «قال أبو المؤثر[6]: إلاَّ أن محَمَّد بن علي، وبشير بن المنذر[7] ومحمد بن محبوب والمعلا بن منير[8] وعبيد الله بن الحكم[9] كانوا هم المقدمين في البيعة للصلت بن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ»[10].

---

(1) كشف، ص260.

(2) ن.م، 27.

(3) محَمَّد بـن علي: ورد ذكره ضمن مجلس الشـورى الذي عقد الإمامـة للإمام الصلت يوم 16 ربيع الآخـر 237هـ/ 17 أكتوبر 851م؛ فهو من فقهاء الأمة، عاش بين القرنين الثاني والثالث للهجرة. تحفة، 162/1.

(4) تحفة، 152/1.

(5) كشف، 264. ابن رزيق: الفتح، ص232.

(6) أبو المؤثر الصلت بـن خميس البهلوي: من علماء الأزد الخروصيين العُمانيين. كان ضريرًا، وكان من أجلِّ فقهاء عُمان، وكان ممن يؤخذ عنه العلم في القرن 3هـ/ 9م. كما شـارك في الأحداث السياسية في عُمان. أدرك إمامة المهنا بن جيفر، وإمامة الصلت بن مالك الخروصي، كما عاصر راشـدًا وموسى، وكذلك عزان بن تميم في نهاية القرن 3هـ/ 9م. السير والجوابات، تعليق 1 و2، ص269. وذلك عند تحقيق رسـالته التي تقـوم على 12 محورًا في العقيدة تنطلق مـن التوحيد والقدر لتنتهي بالوقوف على أمر الولاية والبراءة. من ص269 ـ 319. كشف، تعليق 1.

(7) أبو المنـذر البشـير بن المنذر (178هـ/ 794م): من بني نافع، من بني سـامة بن لؤي، من عقر نـزوى، وهو جد بني زياد، يعرف في المؤلفات العُمانية بالشـيخ الأكبر، وقد توفي عـام 178هـ/ 794م، في ولاية الوارث بن كعب الخروصي، وكان أحد حملـة العلم من البصرة من لـدن الربيع بن حبيب بن عمرو الفراهيـدي (175هـ/ 791م). وقد قدم عُمان، وسـكن بغضفان منها، ويصنِّفه السـيابي ضمن الطبقة الثانية للعلماء بعُمان. عبيدلي: كشـف، تعليق1، ص254. وقد نسب إليه عبيدلي خطأً هذه المؤلفات: كتاب «المحاربة» و«الخزانة»، سبعون مجلدًا، و«كتاب البستان» في الأصول و«الرضف في التوحيد»، و«حدوث العالم»، وهي من تأليف أبي المنذر بشير بن محَمَّد.

(8) المعلا بن منير: من العلماء العُمانيين البارزين في القرنين الثاني والثالث هـ/ 8 و9م. وكان من المقدمين في البيعة للإمام الصلت بن مالك (237هـ/ 851م). تحفة، 162/1.

(9) عبيد الله بن الحكم: الأخبار عنه ضنينة؛ ذاك أَنَّهُ لم يرد ذكره إلاَّ ضمن أهل الحل والعقد الذين بايعوا الإمام الصلت سنة 237هـ/ 851م، ومثـل هذا ليس بغريب عن كثير من فقهاء عُمان الذين لم يتركـوا مؤلفات، إذ يجنح معظمهم إلى التواصل وعـدم الظهور رغم ما أوتي بعضهم من غزارة علـم، وفي حضور مثل هذا المجلس دلالة على أن علماء العصر يشـهدون له بالعلم، وقد عاش كما هو واضح بين القرنين الثاني والثالث هـ/ 8 و9م.

(10) تحفة، 62/1.

إن هذه النصوص تثبت إمامة محَمَّد بن محبوب العلمية وتحمُّله مع أهل الحل والعقد مسؤولية بيعة الإمام الصلت بن مالك.

5 ـ محَمَّد بن محبوب يتولى القضاء بصحار:

وجاء في التحفة: «ولَّى الصلت بن مالك صحارًا محَمَّد بن الأزهر العبدي[1]، وقدم محَمَّد بن محبوب صحار في سنة تسع وأربعين ومائتين، فولي القضاء بها (249هـ/ 863م)»[2]. وجاء في التحفة أيضًا: «وفي سنة تسع وخمسين ومائتين (259هـ/ 872م) قتل خثعم العوفي[3] بالسنينة[4] من الظاهرة[5]، وهو رجل كان محَمَّد بن محبوب قد أباح دمه لفساده في الأرض»[6].

«ولم يزل محَمَّد بن محبوب رَحِمَهُ اللَّهُ بصحار على القضاء، حَتَّى مات يوم الجمعة لثلاث خلون من شهر المحرم سنة ستين ومائتين (260هـ/ 29 أكتوبر 873م) وصلى عليه غدانة بن محَمَّد»[7].

وجاء في كشف الغمة: «وفي أيامه[8] توفي العالم العلامة إمام العلماء محَمَّد بن محبوب رَحِمَهُ اللَّهُ»[9].

(1) محَمَّد بن الأزهر: لم نجد من أخباره إلاَّ توليه على صحار، بتعيين من الإمام الصلت، بدلاً لأبي مروان الذي كان واليًا على صحار للإمام المهنا. كشف، ص263.
ونرجِّح أن الرجل عايش محَمَّد بن محبوب، وكانا يتعاونان على إدارة هذه المدينة التي تحولت إلى المنزلة الثانية بعدما كانت العاصمة. وقد اضطر إلى معايشة ظرف قاس بها لِمَا اجتاحها من السيول التي أفسدت كل شيء، سنة 252هـ/ 866م. تحفة، 163/1 ـ 165.

(2) تحفة، 163/1.

(3) خثعم العوفي: لم تفصل المصادر الحديث عن نوع الفساد الذي كان يأتيه هذا الرجل، ولعله كان نهبًا وترويعًا للناس؛ مِمَّا جعل القاضي محَمَّد بن محبوب يحل دمه، وقتله يَدُلُّ على تضافر الأمة مع قاضيها في تنفيذ الحدود. وكان قتله سنة 259هـ/ 872م، عشر سنوات بعد تولي محَمَّد بن محبوب القضاء على صحار. تحفة، 116/1.

(4) السنينة: من مدن الجو، والجو أرض (قرب البريمي حاليًا)، قرب ضنك، تلي أرض السر من عُمان من الجهة القبلية. كشف، ص391.

(5) الظاهرة: انظر الخارطة.

(6) تحفة، 166/1.

(7) غدانة بن محَمَّد: لسنا ندري لماذا قدِّم للصلاة على محَمَّد بن محبوب، أبتوصية من الرجل أم باختيار من أهل العلم، إذ عادة لا يقدم للصلاة على العلماء إلَّا باختيار من أهل العلم، إذ عادة لا يقدمهم هؤلاء لورعهم. فمثل هذا التقديم شهادة للرجل بالعلم والتقوى. ويورد السالمي أن غدانة هذا تولى خطة الولاية على صحار، وكانت رجفة بصحار في ولاية غدانة بن محَمَّد، في غداة الأحد لاثنتي عشرة خلت من جمادى الآخرة من سنة 265هـ/ 7 فبراير 879م، وذلك خمس سنوات بعد وفاة محَمَّد بن محبوب. ولسنا ندري متى ولي عليها أبعد محَمَّد بن الأزهر العبدي مباشرة أم لا. وكان ذلك طبعًا في إمامة الإمام الصلت. تحفة، 166/1.

(8) تحفة، 166/1.

(9) كشف. ابن رزيق: الفتح، ص233. وقد جاء فيه أيضًا: «وكانت وفاته بمدينة صحار، وقبره مشهور بها إلى هذه الغاية سنة الألف والمائتين والأربع والسبعين (1274هـ/ 1857م)».

تلك إحدى عشرة سنة قضاها مَحَمَّد بن محبوب يتولى خطة القضاء في جناح من أجنحة الإمامة، إِنَّهَا مدينة صحار موطن الرحيليِّين، ومركز من أهم مراكز الإمامة؛ لأَنَّهَا تطل على المحيط، وقد عرفت من الحركة الاجتماعية والاقتصادية ما لم تعرفه كثير من مدن عُمان الداخلية؛ لأَنَّهَا مركز ملتقى الحضارات، إذ تروح منها السفن شرقًا وغربًا، وتلتقي فيها الأجناس من أطراف البلاد العربية والفارسية والهندية وغيرها، إِنَّهَا كما عرَّفنا بها سابقًا غاية في الرقي الحضاري، وصلها الإسلام مع عمرو بن العاص[1] مبعوث رسول الله ﷺ، فقبل أهلها الإسلام ونشروه في أطراف بلادهم، ودافعوا عنه بِكُلِّ ما أوتوا من قوة، ودعا لهم رسول الله ﷺ بالخير، فظل ذلك الخير منتشرًا ما داموا محافظين على أداء الأمانة.

إِنَّهُ حينئذ محيط يرفل بالحضارة والبهاء، تتعقد في تركيبة المجتمع، وتختلط الأحوال، فتصعب بذلك مهمة القاضي، لكن عدل الإمامة وهيبتها يحوِّلان طينة البشر، ويجعلان فيهم الصلاح، فيُهاب جانب القاضي، ويتناقص غليان الفساد.

وهنا تسكت المصادر تمامًا عَمَّا كان ينظر فيه مَحَمَّد بن محبوب من القضايا، سوى قضية واحدة، ولعل ذلك يرجع ـ كما ذكرنا ـ إلى انتشار الصلاح، فلم يكن هنالك ما يشدُّ الرواة من الأحداث الغريبة، من أمثال القضية التي سنفصِّل الحديث في شأنها في المحور الثاني، وهي تَتَعَلَّق بمن يفسد في الأرض. والراجح حينئذ أن مَحَمَّد بن محبوب كان يقضي حياته في هذا العقد الأخير منها بين الجلوس إلى القضاء، والجلوس إلى التعليم، والجلوس إلى التأليف وإلى الإجابة عمَّا يرد إليه من الرسائل من الإمام نفسه، ومن أهل العلم ومن عامة الناس، يستنيرون بما وهبه الله من علم فيما يشكل عليهم من القضايا العلمية من مختلف فنون العلوم الإسلامية، وخاصة منها ما يَتَعَلَّق بالحياة العلمية من فقه وفتوى.

وهكذا يشاء الله أن يستمرَّ مَحَمَّد بن محبوب في خطة القضاء بصحار حَتَّى وافاه أجله المحتوم بها، حيث يوجد قبره كما يذكر ذلك ابن رزيق.

6 ـ منزلة مَحَمَّد بن محبوب بعُمان:

من هذه الأخبار نتبيَّن أن مَحَمَّد بن محبوب لم يكن شخصية مغمورة، وَإِنَّمَا كان في المرحلة الأولى في ظل علماء كانت لهم السلطة العليا، ومنهم هاشم بن غيلان، أولئك الذين كانوا أهل الحل والعقد، ومنهم من كان يتولى القضاء في مركز الإمامة، وهو ما يعرف بخطة قاضي القضاة.

(1) تحفة: 166/1.

أَمَّا وقد توفي هؤلاء فكانت له الصدارة بعد أن اكتسب منهم من الخبرة ما اكتسب.

وفعلًا لم يكن محَمَّد بـن محبوب مجرد عضو من أعضاء مجلس الشـورى عنـد اختيار الإمام الصلت بن مالك، وَإِنَّمَا كان «رئيس (أشياخ المسلمين) وإمامهم في العلم والدين»[1].

وَإِنَّهَا لمهمة صعبة في الربع الأَوَّل من القرن الثالث هـ/ 9م أن ينتخب إمامًا للظهور في محيط أهل الدعوة في عُمان مع توفر شروط الإمامة في عدد من الفقهاء الصالحين، ومع أن وقت المشورة لا ينبغي أن يطول؛ لأن البلاد لا ينبغي أن تبيت من دون إمام.

وإذا علمنـا أن الإمام المهنـا قد تقدمت به السـن، ولكن أهل العلـم رأوا صلاحيته وضرورة بقائه، وأدركوا أن شـيبته أقوى من شباب غيره، فلا شـك أن التفكير قد دار مرات في ذهن الشيخ محَمَّد بن محبوب في شـأن الخلف، ونتصور أَنَّهُ وقع تطارح الموضوع في هذا الشـأن بين الفقهاء، ولا حرج في ذلك.

ورغم طول عمـر الإمام المهنا فـإن وفاته كانت في لحظـة دقيقة: «وتوفـي الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ يوم الجمعة والناس في المسـجد قد حضـروا لصلاة الجمعة بعـد الأذان، فصلى بالنـاس ذلك اليوم خالد بن محَمَّد المعدي»[2]. وفي بعض الأثر: «كان الإمام مريضًا، وقام الخطيب على المنبر، فبينما هو في الخطبة إذ جاء رجل فأخبرهم بموت الإمام، فقطع الخطيب الخطبة، وصلى على النبي ﷺ، ودعا من المنبر وصلَّوا أربع ركعات، وذلك لسـت عشـرة خلت من ربيع الآخر سـنة سـبع وثلاثين ومائتين (16 ربيع الآخر 237هـ/ 16 أكتوبر 851م).

وحال الانتهاء من الصلاة انتقل الجمع وعلى رأسهم الشيخ محَمَّد بن محبوب إلى دار المشورة. ولا شك في أَنَّهُ كان في المسـجد ـ وإن شـك الراوي في ذلك ـ؛ لأن حضوره في المشورة يفرض وجوده فـي الجامع لصلاة الجمعة؛ لأَنَّهُ لا يمكن أن يتخلف عنها، وسـعة الجامـع بعاصمة الإمامة تبرِّر تحري الراوي في نقل الخبر»[3].

ويطبِّق هؤلاء الحضور سـنة المصطفى ﷺ، فيودِّعون إمامهم الراحل إلى مثواه الأخير، ويصلي عليه ابنه جيفر بن المهنا[4]، وألقيت مواعظ المقبرة عبرة لمن يعتبر.

(1) كشف، ص264.

(2) خالد بـن محَمَّد المعدي: لا يمكـن أن يتولى خطبة الجمعة في عاصمة الإمامة إلاَّ فقيه ضليـع؛ فهو في الحقيقة ينوب الإمام لأداء هـذه الفريضة، والراجح أن الإمام عينه لمرضه؛ لأَنَّهُ هـو الذي يتولى الجمعة عادة. وقد وقف الرجل عند حده عندما أعلم بوفاة الإمام، فحوَّل الجمعة ظهرًا، إذ لا تصح الجمعة من دون إمام (الإمامة الكبرى). تحفة، 151/1.

(3) ن. م.

(4) جيفر بـن المهنا: لم يكن ليتقدم إلى الصلاة على أبيه لو لـم يكن من أهل العلم، إذ عادة ما ينوب ذوو أرحام المتوفى في مثـل هذه المواقف أحد الفقهاء البارزين. فصلاته حينئذ على أبيه تشـهد له بنصيب من العلم. ولـم يكن الرجل طبعًا وليًّا =

ثُمَّ تفرق الجمع، واشرأبت الأعناق نحو دار المشورة، حيث تعودت الأمة أن يلتقي أهل الشورى لانتخاب الإمام الجديد، ومبايعته البيعة الخاصة، قبل أن يتحول إلى الجامع لتتم البيعة العامة. ولقائل أن يقول هنا: هل كانت في ذمة هؤلاء بيعة لولي العهد؟

الجواب: لا بالطبع؛ ذلك لأن أهل الاستقامة[1] لم يرفضوا خلافة بني أمية إلاَّ لِمَا رأوا فيها من حيف في أمور كثيرة، وخاصة في هذا المبدأ بالذات، وكذا كان رفضهم لإمامة أهل البيت؛ لأنهما تقومان على ولاية العهد وعلى الوراثة: الأولى في قريش مطلقًا، والثانية في قريش بالتعيين في أحفاد الإمام علي، مع بعض الاختلافات الجزئية، كما تذكر ذلك كتب الملل الشيعية والكتب التي نقلت عنها[2].

كما يمكن أن يقول: هل عين الإمام المهنا مجموعة تكون الشورى بينهم لاختيار واحد من بينهم إمامًا؟

الجواب: لا كذلك، وإن كانت الإبَاضِيَّة لا ترفض هذا المسلك، حَتَّى وإن كان واحد منهم من أبناء الإمام إذا توفرت فيه شروط الإمامة، كما وقع في القرن الثاني في المغرب عند وفاة الإمام عبد الرحمٰن بن رستم (171هـ/ 787م)[3].

فماذا بقي حينئذ؟ البيعة المطلقة لمن يستحق الإمامة، اقتداءً بسنة المصطفى ﷺ عندما انتقل إلى الرفيق الأعلى من دون أن يعين أحدًا. نعم إنَّهُ اجتماع بين من حضر من أهل الحل والعقد شبيه في عفويته باجتماع سقيفة بني ساعدة، قامت في المشورة، يقودها الشيخ

= للعهد، ذلك أن نظام الإمامة لا يعرف مثل هذه المسالك، قد ينتخب إمامًا، وهذا ممكن والنظرية الإبَاضِيَّة تقبل ذلك، على أن يكون باختيار أهل الحل والعقد، وفي الغالب يكون أمرًا مستبعدًا.

(1) أهل الاستقامة: الإباضية. (انظر ما سبق).

(2) سعد بن عبد الله الأشعري القمي (301هـ/ 913م) من كبار أعيان الشيعة ومحدثيهم: كتاب المقالات والفرق. أبو القاسم نصر بن الصباح البلخي (ق3هـ/ 9م): كتاب فرق الشيعة.
ر. الحسن بن موسى النوبختي (310هـ/ 922م): كتاب الفرق والديانات.
أحمد حميد الكرماني الملقب بحجة العراقيين (411هـ/ 1021م): المصباح في إثبات الإمامة. نقلًا عن الهادي حمو: أضواء على الشيعة، دار التركي للنشر، 1989م، ص77. ر. الشهرستاني (548هـ/ 1254م): الملل والنحل، تحقيق: أمير علي مهنا وعلي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، 1415هـ/ 1995م.

(3) عبد الرحمٰن بن رستم (160 ـ 171هـ/ 777 ـ 787م): مؤسس الدولة الرستمية. أخذ العلم عن أبي عبيدة في البصرة مع طلبة العلم، وعمل واليًا وقاضيًا على القيروان زمن إمامة أبي الخطاب (140 ـ 144هـ/ 757 ـ 761م) وعندما قضى العباسيون على هذه الإمامة فر إلى جبال أوراس، ومن هناك استطاع أن يعدَّ كيان الإبَاضِيَّة، وتمكن من تأسيس الإمامة الرستمية سنة 160هـ. اشتهر بالعلم والورع والعدل. وتذكر له المصادر تفسيرًا للقرآن الكريم لا يزال مفقودًا. بحاز إبراهيم بكير: الدولة الرستمية (160 ـ 196هـ/ 777 ـ 909م)، دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية، ط1، مطبعة لافوميك، الجزائر، 1985م، ص92 ـ 97، وقد أحال على جميع المصادر.

محَمَّد بن محبوب برصانة العالم الخبير المحنك، وهو في العقد الخامس من عمره، وقد آلت إليه الرئاسة العلمية عن جدارة وحب واعتراف من فقهاء أهل زمانه الذين كانوا يعيشون في عاصمة الإمامة، وعددهم يقارب العشرين، عدَا من كان دونهم علمًا ممن لم يحضروا ذلك المجلس.

وهنا نلاحظ أن المصادر لا تسعفنا بتفصيل ما دار من حوار في ذلك المجلس المغلق، وليس في إمكاننا إلَّا أن نتصور حدة النقاش والمقارنة بين تفاصيل من وقع اقتراحهم، إنَّهَا السرية الكاملة، والكتمان الخالص، والمجالس أمانات كما هو معلوم، وليس لمن كان خارج المجلس إلَّا أن يعرف النتيجة، وفي تلك الأثناء يتساءل المرء: أين كان الشخص الذي سيقع اختياره ليكون على قمة الهرم الاجتماعي؟ فهل كان يتربع على آرائك قصر أبيه؟ وهل كان يختفي في مكان ما في انتظار نتائج حملته الانتخابية؟ كلا، إنَّهُ كان واحدًا من أفراد الرعية، ينتظر مع المنتظرين ليبايع الإمام المنتخب، ذلك هو الصلت بن مالك الخروصي، عشية تلك الجمعة من شهر ربيع الآخر سنة 237هـ/ أكتوبر 851م.

إن اللّٰه هو الذي ألهم ذلك الجمع بقيادة محَمَّد بن محبوب الحكمة ليقع اختياره عليه إمامًا للمسلمين لما علموا من سيرته وعلمه وورعه وشجاعته، تلك هي شروط الإمامة كاملة في هؤلاء، وأن يقبل ما طلب منه، وإلا فليتحمل مسؤوليته أمام اللّٰه تعالى وأمام الأمة.

وقبل أن يُدعى الصلت إلى مجلس الشورى، استمع إلى أبي المؤثر الصلت بن خميس يقول: «كنا في المشورة لَمَّا مات المهنا، فوقع في ثوبي دم، قال: فذهبت أغسله، فرجعت وقد بايعوا للصلت، أو قال: قد انقطعت الأمور، فسأل أو قال لي ـ يعني أبا عبد اللّٰه محَمَّد بن محبوب ـ: أين كنت؟! أو ما أخرجك من الناس؟! فقلت: وقع في ثوبي دم، فذهبت أغسله، فاستتابني»[1]. نعم إن الخروج من مثل هذا الظرف معصية في ميزان أبي عبد اللّٰه يجب أن يستتاب منها، وفعلًا يلبي أبو المؤثر ـ وهو يروي عن نفسه ـ طلب ابن الرحيل ويتوب، رغم أَنَّهُ خرج للضرورة؛ لأَنَّهُ أدرك أن ضرورة تولية الإمام مقدمة على طهارة ثوبه، وما كان يتصور أن يتم الأمر في ذلك الوقت القصير الذي خرج فيه لتطهير ثوبه!

ثُمَّ يذكر أبو المؤثر أسماء أهل العلم آنذاك[2]. ويختم ذلك بقوله: «منهم من شهد البيعة، ومنهم من غاب عنها، ولم يعلم منهم خلاف عليه»[3].

(1) تحفة، 1/ 162.

(2) انظر ما سبق.

(3) تحفة، 1/ 163.

وقد نقلنا قبل حين أن محَمَّد بن محبوب كان من «المقدَّمين في البيعة للصلت بن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ»[1]. وينتهي المجلس بالإجماع على اختيار الصلت بن مالك الخروصي إمامًا للمسلمين خلفًا للإمام المهنَّا قبل غروب الشمس.

فيعرض الأمر على الرجل ويبيِّن بين يدي الحاضرين خشيته من تحمل هذه الأمانة؛ لأَنَّهُ يدرك أَنَّهَا تكليف وليست تشريفًا، لكن أمام إجماع الحاضرين ووعدهم إياه بالمؤازرة التامة لم يكن منه إِلَّا أن ينزل عند رغبتهم. وهكذا امتدت الأيدي لتبايع، والراجح أن أول يد كانت يد الشيخ محَمَّد بن محبوب. وأعلن الأمر في الملأ، وعمَّ البشر من جديد في أنحاء نزوى، بيضة الإسلام وعاصمة الإمامة، وأقبلت الوفود على المسجد الجامع لتجمع بين فريضتين، فريضة صلاة المغرب، وفريضة بيعة الإمام المنتخب.

وهذا أبو قحطان[2] يروي خبر الإجماع: «أجمعوا على إمامة الصلت وولايته، وولاية من قدَّمه من المسلمين»، قال: «وأجمعوا على نصرته، وتحريم غيبته، والامتناع عن طاعته»[3].

وقيل في موطن آخر: «...فبايعوه على ما بويع عليه أهل العدل قبل»[4].

ويقول السيابي: وصدق أبو الحواري[5] فيما نقله عن أبي الحسن البسياني[6] في شأن هذه العبارة: بايعوا لعبد الملك بن حميد على ما بويع عليه غسَّان بن عبد الله، وغسَّان إِنَّمَا بويع على ما بويع عليه الوارث. والوارث رَحِمَهُ اللَّهُ[7] بويع على ما بويع عليه أَئِمَّة العدل من الأمر بالمعروف

(1) ن.م، 162/1.

(2) أبو قحطان خالد بن قحطان: من علماء وفقهاء عُمان في القرن 3هـ/ 9م. وكان معاصرًا لأبي المؤثر الصلت بن خميس، وللإمام المهنا بن جيفر. وقد جاء عن أبي قحطان في حديثه عن أبي المؤثر (في ص266 من المخطوط): «فقد صحبنا أبا المؤثر ما شاء الله من الدهر رَحِمَهُ اللَّهُ وغفر له...». وكان أبو قحطان ممن يبرأ من موسى وراشد بسبب عزلهما للإمام الصلت عن الإمامة. سيدة إسماعيل كاشف: تعليق 1، السير والجوابات، 86/1، عند تحقيق سيرته بعنوان: سيرة تنسب إلى أبي قحطان خالد بن قحطان رَحِمَهُ اللَّهُ، ص86 ـ 154. كشف، ص263، تعليق 1.

(3) تحفة، 163/1.

(4) ن. م.

(5) أبو الحواري محَمَّد بن الحواري العُماني: هو أبو الحواري القري المعروف بالأعمى. وكان من علماء عُمان الأجلاء في القرن الثالث/9، ومن أثرت عنهم الأخبار العُمانية... وكان أبو الحواري ممن يقف عن موسى وراشد، لا يتولاهما ولا يبرأ منهما (تحفة 153/1). سيدة إسماعيل كاشف: تعليق 1. 338/1 السير والجوابات عند تحقيق سيرته إلى أهل حضرموت ص338 ـ 365. كشف 275 تعليق 4.

(6) أبو الحسن علي بن محَمَّد بن علي البسيوي أو البسياني (ق5هـ/ 11م): من قرية بسيا، من كبار علماء عُمان. صنفه السيابي في الطبقة الرابعة. وله من المؤلفات: «جامع أبي الحسن في الأديان والأحكام»، وله مختصر معروف بـ«مختصر البسيوي». وله أيضًا سيرة كبيرة مشهورة بـ«سيرة البسياني»، ذكر فيها بعض الفرق وأحكام المختلفين وحكم الإمامة، وله غيرها سير عديدة. مقدمة كتاب مختصر البسيوي. المنهج، 263/1. اللمعة، ص25 ـ 26. أصدق المناهج، ص52. عن الكشف، ص323.

(7) الوارث بن كعب الخروصي الشاري اليحمدي الأزدي (177 ـ 192هـ/ 793 ـ 807م): اشتهر بالحزم قبل أن يبايع إمامًا. تمت =

والنهي عن المنكر، وعلى الشراء في سـبيل الله ﷻ، وعلى إظهار الحق، وإخماد الباطل، وعلى الجهاد في سـبيل الله، وقتال الفئة الباغية، والمراد بأئمة العدل الذيـن بويع الوارث بن كعب على ما بويعوا عليه، وهما أبو بكر[1] وعمر[2] ﷺ، وأمثالهما من أَئِمَّة المسلمين[3]؛ لَأَنَّهُ لم يكن قبل الـوارث بعُمان إمـام إلَّا الجلندى بن مسـعود رَحِمَهُ اللهُ[4][5]. ويقول السـيابي[6] تعليقًا على هذا الخبـر: «وكانت هذه البيعـة هي الأصل في الإمامـة، وعليها يدور محور إمامة المسـلمين منذ الخلفاء الراشدين»[7].

هكذا تمت البيعة للإمام الصلت برئاسة الفقيه محَمَّد بن محبوب بن الرحيل.

وماذا بعد هذا عن مواقفه العلمية؟

* * *

= بيعته بنزوى برئاسة الشيخ موسى بن أبي جابر (181هـ/ 797م)، فأظهر العدل وأعز الحق وأهله، وأخمد الكفر والنفاق والبغي والشقاق (فتح، ص255). وتذكر المصادر تصديه للجيش الذي أرسله هارون الرشيد لاحتلال عُمان بقيادة فارس بن محَمَّد بن عبـد الله الأزدي. فكان النصر حليف الإمامة. وقد توفي غريقًا عندما سـعى إلى إنقاذ بعض المسـاجين من السـجن. وقبره مشهور بين العقر وسعال، وهما محلتان بنزوى. كشف، ص254 ـ 265. فتح، ص226 ـ 244. تحفة، 102/1 ـ 114.

(1) أبو بكر الصديق: عبد الله بن عثمان (5 ق.هـ ـ 12هـ/ 573 ـ 634م). ر. الزركلي: الأعلام، 102/4.

(2) عمر بن الخطاب (40 ق.هـ ـ 23هـ/ 584 ـ 644م). الأعلام، 45/5.

(3) كنا نود لو حدد أمثالهما من أَئِمَّة المسـلمين. ويمكن أن نذكر عمر بن عبد العزيز على سبيل المثال، إذ تولاه أهل الاستقامة حالما بويع بالخلافة، وأرسلوا وفدًا من علمائهم لمؤازرته.

(4) الجلندى بن مسعود (134هـ/ 751م). يقول الشماخي: «وكان الجلندى رَحِمَهُ اللهُ إمامًا فاضلاً عادلاً حليمًا تقيًّا عالمًا عاملاً بالكتاب المبين وسـنة النبي الأمين محَمَّد ﷺ». سير، 109/1. أخذ العلم عن الإمام أبي عبيدة، ووجَّهه إلى طالب الحق واشترك في بيعتـه، ثُمَّ لما قتل طالب الحق رجع الجلندى إلى عُمان فبايعوه إمامًا. أقام بصحار إذ كان مقر الإمامة فيها. وتوفي شـهيدًا في المعركة التي دارت بينه وبين خازم بن خزيمة، الذي أرسله السفاح إلى عُمان ليُدخلها تحت سلطانه سنة 134هـ/ 751م. مبارك الراشـدي: الإمام أبو عبيدة مسـلم بن أبي كريمة التميمي وفقهه، ص14 ـ 45، مطابع الوفـاء، المنصورة، 1412هـ/ 1992م، ص253 ـ 254.

(5) سالم بن حمود السابي: عُمان عبر التاريخ، مطابع سجل العرب، 1406هـ/ 1986م، 71/2.

(6) سـالم بن حمود بن شامس السـيابي (1326 ـ 1415هـ/ 1908 ـ 1994م) ولد بقرية غلا من أعمال بوشر قرب العاصمة مسقط، وحفظ القرآن الكريم وهو ابن سـبع سنين، وألم ببعض المتون اللغوية والأدبية والفقهية، ثُمَّ استقر في سمائل، حيث تتلمذ على الشـيخ خلفان بن جميل السـيابي، والشيخ أبي عبيد حمد بن عبيد السـليمي، فأخذ عنهما أصول الدين وأصول الفقه والفقه والفرائض، وعايش مشايخ آخرين من أمثال: الإمام محَمَّد بن عبد الله الخليلي وغيره. وتولى تدريس أولاد الشـيخ علي بن عبد الله الخليلي في محافظة بوشـر مع جمع من التلاميذ (1350 ـ 1352هـ/ 1931 ـ 1933م)، ثُمَّ انفصل عن القضاء سـنة 1359هـ/ 1940م، واستقر بسمائل إلى نهاية سنة 1369هـ/ 1949م. ثُمَّ نقل بنفس الخطة إلى جعلان بني بوحسـن. ثُمَّ انفصل عن العمل ثانية. ثُمَّ عينه السلطان سـعيد بن تيمور رئيسًا لمحكمة الاستئناف، ثُمَّ ولاه محافظة السـيب، ثُمَّ محافظات أخرى، ليسـتقر قاضيًا في المحكمة الشرعية بالعاصمة، واسـتمر على خطته في مقدمة قضاة العاصمة في عهد السلطان قابوس بن سعيد، ونقل سنة 1403هـ/ 1982م من وزارة العدل إلى وزارة التراث القومي والثقافة، ليتفرغ للتأليف في شتى الفنون.

(7) السيابي: عُمان، 71/2.

المحور الثاني: مواقف محَمَّد بن محبوب العلمية

1 ـ موقفه من الإشاعات حول الإمام المهنا:

جاء في كشف الغمة: «إلَّا أني وجدت في سيرة الشيخ أبي قحطان[1] خالد بن قحطان رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قد ذكر لنا أن الشيخ محَمَّد بن محبوب وبشيرًا[2] اطلعا على حدث من المهنا تزول به إمامته، وأنهما كانا يبرآن منه سريرة، والله أعلم»[3].

وجاء في التحفة: «قال أبو الحسن[4]: وقد قيل: إن بعد موته تكلم بعض المسلمين فيه بشيء يكره، فقيل: إن محَمَّد بن محبوب تجهم في وجه ذلك الرجل وأسمعه كلامًا وزجره عن ذلك»[5].

إن قضية الولاية والبراءة ليست بالأمر الهين في المجتمع الإباضي، خاصة إذا تعلق الأمر بالأئمة أو بكبار أهل العلم، فَإِنَّهَا تكون مثار جدل طويل؛ ذلك أن كلًّا ينظر إليها من زاوية ما، لكن مهما يكن من أمر فإن هذه القضية لها قواعدها الأساسية، وقد عمل علماء الإبَاضِيَّة على إرسائها وتوضيحها وتطبيقها، ورسالة الإمام أبي عبيدة لأهل المغرب تشهد بذلك في شأن الحارث وعبد الجبار[6] وقد حرر السالمي القضية بِكُلِّ وضوح، وبما فيه الكفاية حيث أكد أن محَمَّد بن

---

(1) انظر ما سبق.

(2) أبو المنذر بشير بن محَمَّد بن محبوب بن الرحيل: من علماء القرن 3هـ/ 9م، صاحب كتاب «المحاربة» و«الخزانة» في سبعين مجلدًا، وكتاب «البستان» في الأصول، و«الرضف في التوحيد»، و«حدوث العالم». وله من الأولاد: مجبر وبشير. كشف، ص263 تعليق 2، وص293 تعليق 2.

(3) كشف، ص263.

(4) هو أبو الحسن البسياني: انظر ما سبق.

(5) تحفة، 150/1.

(6) الولاية والبراءة والوقوف من الأصول العقدية الاجتماعية عند الإبَاضِيَّة، ومنبعها كتاب الله العزيز وسنة النبي ﷺ؛ ذلك أن المؤمنين بعضهم أولياء بعض، ولا يحق للمؤمن أن يتولى الكافر المشرك، أَمَّا من لم يثبت إيمانه وكفره فيتوقف في شأنه، وهذا تصور تتفق في شأنه الفرق الإسلامية ويطلق عليه عند الإبَاضِيَّة مصطلح الولاية العامة والبراءة العامة.

لكن التصور الإباضي يزيد على هذا ما يعرف بالولاية الخاصة والبراءة الخاصة؛ وذلك بأن تتولى من ثبت لك صلاحه، وتتبرأ ممن ثبت لك عصيانه وهتكه لمحارم الله. ولهذا المبدأ شأن عظيم خاصة في مرحلة الكتمان في نظام الحلقة، حيث تعلن البراءة من كل من ثبت بالبينة الشرعية مجاهرته بالمحرمات، فيقاطع مقاطعة كلية إلى أن يتوب، كما فعل ﷺ مع الثلاثة الذي خلفوا في غزوة تبوك. قال تعالى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۞ وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [التوبة: 117 ـ 118].

وفي شأن الفُرقة بسبب مقتل الحارث وعبد الجبار يقول مبارك الراشدي: «وعندما حدثت الفرقة بين الإبَاضِيَّة بالمغرب بسبب الولاية والبراءة من الإمام الحارث بن تليد الحضرمي، وعبد الجبار بن قيس المرادي، ووصل شررها إلى المشرق، فكثر الخلاف في أمرهما، إذ وجد سيف كل واحد منهما في جثة الآخر مقتولين، فتولَّتهما طائفة؛ لأَنَّهُ لا يعلم المحق منهما من =

محبوب كان يميز بِكُلِّ دقة بين احتسابه على الإمام واختلافه معه في ما يمكن فيه الاختلاف، والتشدد في ذلك إلى حد الاستتابة والبراءة، أَمَّا أن يتحول ذلك إلى نشر بين العامة الذين لا يدركون بُعد هذه المسائل ويحوِّلونها إلى الفتنة وكسر عصا الطاعة فلا.

ولذلك تكررت المحاولات من العامة في الثلم في حياة الإمام المهنا وبعد وفاته، وكان موقف محَمَّد بن محبوب صلبًا قويًّا في الدفاع عن الإمام المهنا وعن شرعية إمامته.

ولقد أحسن أبو المؤثر الصلت بن خميس عندما نبه إخوانه من أهل العلم ـ وعلى رأسهم محَمَّد بن محبوب ـ عندما هموا بنشر ما ينكرونه على الإمام المهنا إلى مغبة ما هم فاعلون، فلم يكن منهم إِلَّا أن احتسبوا الأمر للّه. وتخيروا وحدة الأمة على افتراق الكلمة، مع ما لهم من حرية في البراءة الشخصية السرية.

وهذا نص أبي المؤثر: «أرأيتم من كنتم تتولونه من إخوانكم، وهم اليوم بولاية هذا الإمام (المهنا) الذي قد ظهر لكم منه ما ظهر؟ أليس هم على ولايتهم معكم حَتَّى تقوم الحجة عليهم بمعرفة حدثه، أو بإقامتكم الحجة عليهم بالذي كان منه؟ فإنا نسألك باللّه يا أبا عبد اللّه (محَمَّد بن محبوب) لما أمسكتم كتابكم، فَإِنَّهُ لا يعدم من مجادل، فتفترق أهل عُمان، وَإِنَّمَا هذه أحداث لا ينتحل فيها خلاف دعوتكم، ولا يدعو إلى بدعة شرعها، وَإِنَّمَا هو اقتراف ذنب أعجب به، فلم يقبل منكم النصح فيه، فباينتموه عليه، ولج هو، فأمسكوا كتابكم». ففعلوا، وقبلوا نصيحته، وأمسكوا عَمَّا هم عليه، وكان ذلك إلى اليوم غير متنازع فيه.

قلت [السالمي]: وذلك يَدُلُّ على بقاء الإمام على ولايته وإمامته، كما عليه حال العامة في حقه، وكل واحد مخصوص بعلمه، وقد انقرض من علم منه ما لا يَحسُنُ، وبقيت أخبار الخير منتشرة له، وذلك لا يحل لمن كان في ذلك الزمان أن يظهر البراءة منه عند العامة، ولو علم من الأسباب ما يستوجب به البراءة»[1]. واضح أن السالمي يساند أبا المؤثر في موقفه الداعي إلى غض الطرف

= المبطل، فهما على أصل ولايتهما حَتَّى يصح الخروج منها، وتبرأت منهما طائفة، إذ لا يخلو كل واحد منهما من البغي على صاحبه وللحكم علينا بالظاهر، وتوقفت طائفة عنهما، ولم تنطفئ نار الفتنة حَتَّى كتب أبو عبيدة وحاجب إلى أهل المغرب رسالة بالكف عنهما وعن الكلام في أمرهما، فخمدت الفتنة، ودل ذلك على مكانة أبي عبيدة بين معاصريه في المغرب والمشرق». ر. الدرجيني: طبقات، 24/1. الراشدي: الإمام أبو عبيدة، 372 ـ 373. ر. النامي: الأطروحة، وقد حلل قضية الولاية والبراءة تحليلًا وافيًا.

Ennami. A. K: Studies in Ibadism. A Thesis Submitted to the University of Cambridge for the Degree of Doctor of Power Point Philosophy. Fitzwilliam. College Cambridge May, 1970, p.430.

ر. الجعبيري: نظام العزابة.

(1) تحفة، 161/1.

عــن الأمر الهيــن، إذا كانت إثارته تؤدي إلى ما هو أشــد، مــا دام الأمر يَتَعَلَّق بأمــور يجوز فيها الخلاف، ولم يتحول إلى مخالفة المسلك الأصلي وإلى إحداث البدع.

والظاهر أن الإمام المهنا اشــتد أكثر مِمَّا أُلِف من قبل على بعض أهل الفتن، ليكســب الدولة هيمنتها، ومن ذلك أَنَّهُ يرى أن كلَّ من خيف على الدولة منه أَكَلَ ماله في السجن، يعني أَنَّهُ يودع السجن وينفق عليه من ماله حَتَّى يأكله[1].

وقد نوه أبو إســحاق إبراهيم اطفيَّش[2] محقق التحفة بموقف الإمام المهنا أي تنويه فقال: «لو سلك بقية الأَئِمَّة بالإمامة، مســلك الإمام المهنا ﷺ، لكانت عظمة الإمام بالغة أوجها، وكانت من الدول العظمى إلى اليوم، فرحم الله أولئك الرجال العلماء الذين أبصروا منه الحق، فأيدوا الإمام إلى أن لقي الله وهو في عز الإسلام، راضيًا مرضيًا، وعفا الله عن الناقدين»[3].

كما أن أبا إسحاق اطفيَّش يغتنم الفرصة ليزيل تهمةً كثيرًا ما تُوجَّه للإمامة في عُمان، وتتمثل في أن النقــد كان مثارًا للفتن، وعاملًا من عوامل الخروج على الأَئِمَّــة فيقول: «من المعلوم أن مقام النقد هنا لأئمة العلم، ورجال الحــل والعقد، وهم الذين يتولَّــون مواجهة الإمام بما يســتوجب البراءة منه واســتتابته، لا كما زعم بعضهم أن الخروج شنشــنة ذلك الوطن، كُلَّمَا ظهر أمر منتقد من أولي الأمر. وكفى شــرفًا أن يكون أهل العلم على نســق الصحابة الذين قال منهم قائل لعمر ﷺ: «لو رأينا منك اعوجاجًا لقومناك بســيوفنا»، فإذا قام بعض من أرباب المكانة على الإمــام فَإِنَّمَا يريد إصلاح الدولة واستمرار الأمر على طريق كتاب الله وسيرة رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين، ولكن للثائرين مآربهم، فهم في كل دولة كما في عُمان، وتخصيصه بعُمان ضرب من المكابرة، وقصد الطعن لا غير»[4].

ذاك هو موقف محَمَّد بن محبوب: احتســاب على الإمام، وســعي إلى ردعــه، لكن من دون أن يتجــاوز الحدَّ، وحالما نصــح انتصح، ذاك أن الرجــل يرغب في أن يكون الأمر علــى ما كان عليه السلف الأَوَّل، بينما يعتبر الإمام أن الوضع تحوَّل وَأَنَّهُ لِكُلِّ مقام مقال.

(1) تحفة، 159/1. قارن هذا الموقف بموقف الإمام طالب الحق عبد الله بن يحيى (130هـ/ 748م) من والي الأمويين على صنعاء وعامله على حضرموت كيف ســجنهما يومًا ثُمَّ أطلق ســراحهما. وما كان السجن إِلَّا خشية عليهما من العامة وقد اعتذر لهما. مهدي طالب هاشم: الحركة الإِبَاضِيَّة، ص97 ـ 164.

(2) أبو إسحاق إبراهيم (1386هـ/ 1966م): ولد في يسجن بوادي مزاب. وبها أخذ عن شيخه امحَمَّد اطْفيَّشْ (1332هـ/ 1914م). نفاه الاســتعمار الفرنسي إلى تونس، ثُمَّ إلى مصر نتيجة لنشاطه السياسي. اســتقر بالقاهرة في قسم المخطوطات المغربية بــدار الكتب المصرية، وتفرغ للبحث والتدريس في بيته وفي دار الطلبة الإباضيين بوكالة الجاموس. وقد تتلمذ عليه عدد من الطلبة الجربيين والمزابيين والنفوســيين والعُمانيين. حقق كثيرًا من النصوص الإِبَاضِيَّة المهمة في الحديث والتاريخ والأصول والفقه. ر. الجعبيري: البعد، ص84.

(3) تحفة، 159/1، تعليق 2.

(4) ن.م، 160/1، تعليق 1.

لهذا ظل محَمَّد بن محبوب وفيًّا لموقفه حَتَّى بعد موت الإمام المهنَّا، وظلَّ يدافع عن ذلك الإمام، ويرد شُبه من يريد أن يثير الشبه من العامة ـ الذين تجد الكثير منهم لغرض ما يعملون على إثارة الفتن ـ. وهكذا ندرك رصانة الرجل، وَأَنَّهُ فهم أَنَّهُ خلاف لا يجب أن يؤدي إلى الاختلاف.

2 ـ محَمَّد بن محبوب وقضية القدر:

جاء في التحفة: «وفي زمانه (الإمام عبد الملك بن حميد: 208 ـ 226هـ) أظهر قوم من القدرية[1] والمرجئة[2] دينهم بصُحار، ودعوا الناس إليه، وكثر المستجيبون لهم، حَتَّى صاروا بـ«توام»[3] وغيرها من عُمان، فخاف هاشم بن غيلان رَحِمَهُ اللهُ تعالى على المسلمين من ذلك، فكتب إلى الإمام ما نصه:

«تذكير بسيرة السلف في منتحل هذه الأحوال: وكانوا رحمة الله عليهم إذا بلغهم من أحد أَنَّهُ على غير دين المسلمين (يعني أهل الدعوة)[4] أرسلوا إليه، وعرضوا عليه دينهم، فإن قَبِله كان له ما لهم وعليه ما عليهم، وإن أبى إلَّا أن يغير ما عليه دين المسلمين، أمروه بالخروج من بلادهم، فإن خرج تركوه، وإن لم يتب ولم يخرج لم يقاروه على ذلك وأكرهوه على قبول الإسلام، فأحيا الله بهم الدين، وأمات بهم البدع، وأظهر بهم الحق، وأطفأ بهم كل جور، حَتَّى مضوا عليهم رحمة الله.

وَأَنَّهُ بلغنا أنَّ قومًا من القدرية والمرجئة بصحار قد أظهروا دينهم، ودعوا الناس إليه، وقد كثر المستجيبون لهم، ثُمَّ قد صاروا بتوام وغيرها من عُمان. وقد يحق عليك أن تنكر ذلك عليهم، فإنَّا نخاف أن يعلو أمرهم في سلطان المسلمين، فَأْمر يزيد[5] أو اكتب إليه ألاَّ يترك أهل البدع على إظهار دعوتهم؛ حَتَّى يطفئ الضلال والبدع، واكتب إليه رحمك الله أن يظهر الإنكار عليهم، ويرسل إلى كل من بلغه شيء من ذلك، فيعرض عليهم الإسلام ويصف لهم الدين، وإثبات القدر، وتكفير أهل الإصرار، فإن قبلوا ذلك وإلا فاحبس وعاقب، ومن بلغه عنه تمادٍ في ذلك حبسه وعاقبه وأطال حبسه.

---

(1) القدرية: إن الناظر في كتب الفرق الإسلامية يتبين أن كلمة «قدرية» غلبت على تلقيب المعتزلة للتمييز بينهم وبين المجبرة، والأنسب أن يسموا: «أهل العدل والتوحيد». البعد، ص415.

(2) المرجئة: هم القائلون بالإرجاء، وهي من الفرق الإسلامية المتقدمة في الزمن. ومن أسس المرجئة أَنَّهُ لا يضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة. وأن طاعة الإمام الجائر واجبة، فلا ثورة ولا خروج، ويرجون النجاة لِكُلِّ المؤمنين يوم القيامة وإن ماتوا على المعصية. البعد، ص102.

(3) توام: هي البريمي حاليًا، وكانت تسمى «توام» قديمًا، وهي واحة تشتمل على مجموعة قرى، وهي قاعدة أرض الجو، وهي تلي أرض السر من عُمان من الجهة القبلية. كشف، ص220، تعليق 12.

(4) انظر ما سبق.

(5) يزيد: يبدو أَنَّهُ والي الإمام على مدينة صحار.

أحببنا أن نعلمك ونكتب إليك بالذي بلغنا من ذلك، وضاقت به صدورنا، فانظر في ذلك نظر الله إليك وإلينا برحمته، والسلام عليكم ورحمة الله»[1].

نقلنا هذا النص الذي يثبت بوضوح موقف الإِبَاضِيَّة من القدرية في الربع الأَوَّل من القرن 3هـ/ 9م، وهو امتدادٌ لما كان عليه السلف الأَوَّل في هذه القضية، فهذا الإمام جابر[2] يُسأل في شأن القدر، فيجيب السائل بأن الجواب وارد في مطلع الرسالة التي أرسل بها إليه، من يهده الله فلا مضل له.

وذاك صحار العبدي[3] كان يقول في القدرية: «كلِّموهم في العلم، فإن أقرُّوا به نقضوا، وإن أنكروا كفروا».

أَمَّا أبو عبيدة فقد كان صريحًا مع واصل بن عطاء[4] حيث بيَّن له أن الفرق واضح بين القدر والمقدور، وأن القول بأن المعصية مِن خَلْق الإنسان يؤدي إلى أن الله تعالى يُعصى بالاستكراه، وكان صارمًا، وأعلن البراءة منهم بعد أن ثبت إصرارهم على موقفهم[5].

وتذكر المصادر عدة مناظرات بين الإِبَاضِيَّة والمعتزلة، أبرزها مناظرة وائل بن أيوب الحضرمي[6] لكهلان المعتزلي[7] ومناظرة مهدي النفوسي[8] للفتى المعتزلي بمحضر الإمام عبد الوهاب الرستمي

(1) تحفة، 139/1 ـ 140.

(2) جابر بن زيد (93هـ/ 710 ـ 711م): هو أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي الجوفي البصري العُماني، والجوفي نسبة إلى ناحية في عُمان، وأصله من «فرق» وهي بلدة من أعمال نزوى بالقرب منها، وكان من اليحمد من ولد عمرو بن اليحمد. ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب أي سنة 21هـ/ 641 ـ 642م. رحل في طلب العلم، وصاحب عبد الله بن عباس، وكان أشهر من صحبه وقرأ عليه، كما أخذ عن جمع غفير من الصحابة. يقول: «أدركت سبعين رجلًا من أهل بدر فحويت ما بين أظهرهم إلَّا البحر»، يعني ابن عباس، لغزارة علمه. لقد استقر في البصرة ونسب إليها، وهو أصل المذهب الإباضي، وهو أول من جمع الحديث في ديوان (مفقود) تروي المصادر أَنَّهُ وقر بعير. وقد أخذ عنه العلم ناس كثيرون، من بينهم الإمام الثاني للإِبَاضِيَّة، وهو أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي، وعنه أخذ الربيع كتاب الجامع الصحيح، وهو عمدة الإِبَاضِيَّة في الحديث. ط. القاهرة بالمطبعة السَّلَفِيَّة، 1349هـ/ 1930م. البعد، ص50.

(3) صحار العبدي (ق1هـ/ 7م): من طبقة جابر بن زيد، ومن شيوخ أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة. ينسب إليه بحث في القدر. ر. الدرجيني: الطبقات، 223/2. ر. الشماخي: السير، ص81. ر. كوبرلي: الأطروحة، ص418.

(4) واصل بن عطاء (80 ـ 131هـ/ 700 ـ 748م): ر. الزركلي: الأعلام، 121/9.

(5) البعد، ص418.

(6) وائل بن أيوب الحضرمي: من علماء النصف الثاني من القرن 2هـ/ 8م. يقول عنه الشماخي: «هو من أفاضل أصحابنا علمًا وزهدًا وتقًى، وأمرًا ونهيًا». ر. الدرجيني: الطبقات، 278/2. ر. الشماخي: السير، ص105. البعد، ص419.

(7) كهلان المعتزلي: تذكره كتب السير الإِبَاضِيَّة عند مناظرته لمهدي النفوسي بين يدي الإمام عبد الوهاب بن رستم، وقد أورد يوسف المصعبي نص هذه المناظرة في حاشيته على أصول تبغورين، ص81. وقد كانت المناظرة غاية في الدقة، وانتهت بفوز مهدي النفوسي. البعد، ص419.

(8) مهدي النفوسي (أواخر ق2هـ/ 9م) من جبل نفوسة من علماء الكلام. هو المقدم في الجدال، الذي له اليد العليا في البرهان والاستدلال. ر. الدرجيني: الطبقات، 513/2. واشتهر باستعانة الإمام عبد الوهاب به لمناظرة المعتزلة. ر. أبا زكريا يحيى بن أبي بكر: كتاب السيرة وأخبار الأَئِمَّة، ص67. ر. الدرجيني: 313/2 ـ 314... البعد، ص420.

(171 ـ 221هـ/ 787 ـ 826م)[1]. والمهـم أن جمهور الإبَاضِيَّة اسـتقرُّوا على أنَّ القَـدَر كلَّه من الله تعالى[2].

وإن لم تشـر المصادر إلى أنَّ لمحمد بن محبوب موقفًا في شأن هذه القضية في هذا الظَّرف. وإنَّما فصَّلنا الخبر فيها لنبين المحيط الثقافي الذي نشأ فيه.

فهذا أحـد علماء تلك المرحلـة ـ وهي تقابل مرحلة شـباب محَمَّد بن محبوب ونشـأته ـ يقف موقفًا صارمًا من هذه القضية ويحمِّل الإمام عبد الملك بن حميد مسـؤولية كاملة، فيراسـله بلهجة شديدة صريحة، ويذكِّره بموقف السـلف من أهل البدع المتمثل في التثبُّت في شأنهم، ومناظرتهم، والسـعي إلى إقناعهم، فإن حصل ذلك فهو المطلـوب، وإن لم يقتنع هؤلاء يؤمـرون بالخروج من المحيط الإباضي بسـلام، أَمَّا إن لـم يقتنعوا ولم يخرجوا وظلُّوا ينشـرون رأيهم فالحبس والعقاب حتَّى لا ينتشر قولهم في المحيط الإباضي.

ثُمَّ بعد هـذا التذكير يعيِّن هـذا العالم للإمام خطـة العمل، وذلك بتكليف السـلطة القائمة في صُحار وتوام، وحيث انتشـر ذلك الأمر أن تكون حازمة في مواقفها؛ لأن المسـألة ليست بالأمر الهين، إنَّه صفاء العقيدة المتمثل في القول بإثبات القدر.

ولا ينبغي أن نغفل هنا عـن أنَّ صحار هي موطن محَمَّد بن محبوب الأصلي، فـلا غرابة حينئذ أن ينبِّه إلى هذه القضية؛ ذلك أن مثل هذه المواقف الصارمة ستكون لها وقع على هذا الفتى، وذلك ما سيتجلَّى في موقفه من قضيَّة كلامية أخرى ظهرت في عُمان، وقت بلغ الرجل سن النضج، ألا وهي قضية خلق القرآن.

3 ـ محَمَّد بن محبوب وقضيَّة خلق القرآن:

جاء فـي التحفة: «وفي زمانه (الإمام المهنَّا بن جيفر) وقـع الكلام بعُمان في خلق القرآن، وهي مسـألة جيء بها من البصرة[3] فانتشـر الكلام فيهـا، وعظمت البليَّة فـي عُمان وغيرها، وسببها شـبهةٌ ألقاها إلى أهل الحديث أبو شـاكر الديصاني[4]، وكان ممن يقول بقدم الأشياء،

(1) عبد الوهاب بن عبد الرحمٰن بن رستم (171 ـ 211هـ/ 787 ـ 826م): ثاني أَئِمَّة بني رستم أخذ العلم عن أبيه. وتنوِّه المصادر بغزارة علمه ورجاحة عقله، وقد سـلك والده مسـلك عمر بن الخطاب، فجعل الإمامة شـورى بين ستة ممن رأى فيهم الصلاح فانتخب إمامًا. ثار عليه يزيد بن فندين وخلف بن السـمح فأخمد ثورتهما. اسـتقر إمامًا طيلة 40 سـنة، وكان غاية في سعة العلم والحنكة السياسية. البعد، ص57.

(2) البعد، ص413 ـ 420.

(3) البصرة: انظر الخريطة.

(4) أبو شـاكر الديصاني: يذكر أبو إسحاق اطْفِيَّشْ أَنـَّهُ يهودي الأصل، تظاهر بالإسـلام لأجل إلقاء الفتنة بين المسلمين. تحفة، 128/1 ـ 129. وقد فصل الكلام في رواية الحادثة. ويذكر أبو مهدي عيسـى بن إسـماعيل من علماء الإبَاضِيَّة أن الديصانية قوم من الدهرية الذين ينكرون حدوث العالم. الرد على البهلولي، مخ، 80. البعد، ص351.

فحسد المسلمين على حسن الحال الذي رآه فيهم، فأظهر الزهد والتقشُّف، ثُمَّ ألقى إليهم أن القرآن قديم ليس بمخلوق، فقبلها قوم وأنكرها آخرون، وانتشرت في الآفاق وتكلَّم فيها علماء الأمصار.

قال الفضل أبو الحواري[1] اجتمع الأشياخ بدما[2] منهم أبو زياد[3]، وسعيد بن محرز[4]، ومحمد بن هاشم[5]، ومحمد بن محبوب، وغيرهم من الأشياخ فتذاكروا في القرآن.

فقال محَمَّد بن محبوب: أنا أقول إن القرآن مخلوق، فغضب محَمَّد بن هاشم، وقال: أنا أخرج من عُمان ولا أقيم فيها.

فظنَّ محَمَّد بن محبوب أَنَّهُ يُعرِّض به، فقال: بل أنا أولى بالخروج من عُمان؛ لأني فيها غريب.

فخرج محَمَّد بن هاشم من البيت وهو يقول: ليتني متُّ قبل اليوم.

ثُمَّ تفرَّقوا، ثُمَّ اجتمعوا بعد ذلك، ثُمَّ رجع محَمَّد بن محبوب عن قوله، واجتمع من قولهم: إنَّ الله خالق كل شيء، وما سوى الله مخلوق، وإن القرآن كلام الله ووحيه وكتابه وتنزيله على محَمَّد ﷺ، وأمروا الإمام المهنَّا بالشدِّ على من يقول: إن القرآن مخلوق، هذا كلام الفضل بن الحواري»[6].

معلوم أنَّنا إزاء قضيَّة كلامية ليست كبقية القضايا إذ لم يقف الأمر فيها عند الجدل الكلامي، وَإِنَّمَا تحول إلى محن وإحن[7].

(1) انظر ما سبق.

(2) دُما: سوق من أسواق العرب بعُمان. ياقوت: معجم البلدان مدينة تقع قرب مدينة السيب، وهي تشرف على مدخل الطرف الجنوبي للباطنة من مناطق عُمان. ر. كشف، ص234. تعليق 1.

(3) أبو زياد: من طبقة محَمَّد بن محبوب، والراجح أَنَّهُ أصغر سنًّا منه ودونه علمًا؛ ذلك أن أبا المؤثر لم يذكره ضمن الحديث عن أَئِمَّة المسلمين. من فقهاء ق2 و3هـ/ 8 و9م. وحضور مثل هذا المجلس في شأن خلق القرآن يَدُلُّ على أن له شيئًا من علم.

(4) سعيد بن محرز: ذكره أبو المؤثر في سيرته عند ذكر أَئِمَّة المسلمين من أصحاب النبي ومن بعدهم قبل محَمَّد بن محبوب: «وموسى بن علي، وسعيد بن محرز، والوضاح بن عقبة، ومحمد بن محبوب، أَئِمَّة المسلمين وفقهائهم...». السير، 315/2.
كما روى عنه محَمَّد بن علي (سبقت ترجمته) خبرًا يَتَعَلَّق بأمر التثبُّت في الولاية والبراءة والوقوف. «قال محَمَّد بن علي رَحِمَهُ اللَّهُ قال: أخبرنا سعيد بن محرز عن هاشم بن غيلان...». السير، 106/2 ـ 107.
كما نقل أَنَّهُ كان ضمن الأشياخ الذي ناقشوا قضيَّة خلق القرآن. فهو حينئذ من طبقة محَمَّد بن محبوب، والراجح أَنَّهُ أسنُّ منه. ق2 و3هـ/ 8 و9م.

(5) محَمَّد بن هاشم بن غيلان: ذكره أبو المؤثر في سيرته عند ذكر أَئِمَّة المسلمين مباشرة قبل موسى بن علي. انظر أعلاه تعليق 101. ويبدو أيضًا أَنَّهُ أسنُّ من محَمَّد بن محبوب، وهو من فقهاء ق2 و3/ 8 و9م السير: 315/2.

(6) تحفة، 1/ 155 ـ 156.

(7) البعد، ص353.

وفعلًا كادت هذه القضية حال وصولها إلى عُمان أن تكسر وحدة الصف الإباضي لولا ما تحلى به محَمَّد بن محبوب من رصانة وبُعد نظر، ولا شك أَنـَّهُم بلغتهم الأخبار عَمَّا خلَّفته هذه القضية من بلاء في المجتمع العراقي.

وفعلًا فقد تبنى محَمَّد بن محبوب القول بالخلق بصفة صريحة حالما عرضت القضية.

لكن عندما رأى شـدة غضب محَمَّد بن هاشم تبين حسـن نيته وإخلاصه، فلم يكن منه إِلَّا أن بين أَنـَّهُ لا يريد أن يكون سـببًا في تكسـير وحدة الصف، وأثبت أَنـَّهُ الأولى بالخروج لأَنـَّهُ غريب، ولعله يشـير هنا إلى أن إقامته إلى ذلك الحين لم تكن باسـتمرار بعُمان، وَإِنَّمَا كانت بين البصرة والحرمين الشريفين.

وهكذا ينفـض المجلس، ويخرج محَمَّد بن هاشـم وهو يتمنـى أَنـَّهُ مات قبـل حضور مثل هذا المشهد، وهذه درجة قصوى في التعبير عن الغضب كما هو معلوم.

لكن الأمر لم يتوقف هنا، ولا شـك أَنـَّهَا ظلت المشـاورات بين أولئك العلماء المجتمعين إلى أن توصلوا إلى موقف وسـط لا تصريح فيه بخلق القرآن ولا بقدمه، وهنالك لم يكن من محَمَّد بن محبوب عنـد أول اجتماع إِلَّا أن صرح برجوعه عن القول بخلق القرآن، والاكتفاء بالقول المطلق كما اتَّفَقَت على ذلك الجماعة.

وهذا يَـدُلُّ على عمق فكر الرجل وبعد نظـره؛ ذلك لأننا نعلم أَنـَّهُ لا تعـوزه الحجة للانتصار لموقفه، لكن وحدة الجماعة أَوْلى؛ خاصة وأن الأشـياخ لم يذهبـوا إلى القول بالقدم، القول الذي لم يقتنع به.

وبتراجعه هذا أدرك أن الأشياخ وإن منعوا من القول بخلق القرآن صراحة، فإنهم يجعلونه ضمن الأشياء المخلوقة لقوله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 102].

وعدم التصريح هذا أراد الأشياخ من خلاله أن يفروا من مقالة الجهمية[1] الزاعمين أن صفات الذات محدثـة، تعالى اللّٰه عَمَّا يقولون علـوًّا كبيرًا، ونحن نعلم أن القـرآن كلام اللّٰه، وأن الكلام من صفات الذات. فعدم إطـلاق الخلق على القرآن احتراز لعدم الوقـوع في تصوُّر حدوث الصفات الذاتية.

(1) الجهمية: نسبة إلى جهم بن صفوان (128هـ/ 745م) فرقة غريبة بحسب مقال دائرة المعارف الإسلامية، إذ يصعب العثور على أتباع بأتم معنى الكلمة لجهم بن صفوان. المبادئ المنسـوبة إليهم هـي: القول بالجبر، خلق القرآن. اتُّهموا بالقول بالتعطيل في الصفات. يقولون بتأويل المتشابه. دائرة المعارف الإسلامية، ص398. ط. فرنسية.

فواضحٌ حينئذ أن الأشياخ يعتقدون أن القرآن من جملة المخلوقات من دون منازع، وصدق السالمي حيث قال: «ولم يكن مرادهم (الأشياخ) نفي حقيقة الخلق عن الكتب المنزلة، ولا أرادوا إثبات قديم مع الله، حاشهم عن ذلك».

كما أحسن السالمي في تصريحه بموقف محَمَّد بن محبوب والتنويه به حيث قال: «وقد تبين لأبي عبد الله (محَمَّد بن محبوب) الفرق بين المقالة ـ وهي القول بخلق القرآن ـ وبين مقالة الجهمية بحدوث الصفات الذاتية، فقال: القرآن مخلوق.

فَلَمَّا رأى أن الأصحاب لا يوافقونه على هذا التصريح، تركه ورجع إلى الإجمال الذي اتَّفَقُوا عليه، إذ ليس في ترك التصريح بذلك محذور، لدخول القرآن تحت الإجمال، وهي العقيدة التي كان عليها السلف، وحصلت بها السلامة العامة، وَإِنَّمَا المحذور كلُّ المحذور في إنكار صفة الخلق عن القرآن، وإعطائه صفة القديم تعالى، فتفطن لهذا المقام، فَإِنَّهُ مزلة الأقدام، ومضلة الأفهام. والله ولي التوفيق».

هكذا نتبين أن موقف ابن محبوب كان صريحًا في القول بالخلق، وذلك ما كان يعتقده، إِلَّا أَنَّهُ عندما تبين أن الصلاح في الاكتفاء بالإطلاق دون التفصيل لم يتردَّد في أن يسلك هذا المسلك حفاظا على وحدة الصف.

ونحن نعلم أن قضية خلق القرآن دخيلة على البيئة الإسلامية نتيجة احتكاكها ببقية الحضارات، خاصة منها الحضارة اليونانية، والرسالتين اليهودية والمسيحية، وقد خاضت كلها في مثل هذه القضية[1].

ويبدو أن أول من تعرض لهذه القضية في المحيط الإباضي عبد الله بن يزيد الفزاري[2] من دون أن يكون لها أثر كبير في البيئة الإِبَاضِيَّة.

ثُمَّ إن المتتبع للفكر الكلامي عند الإِبَاضِيَّة يتبين أن هذه القضية لم تكن محط اتِّفَاق بين إِبَاضِيَّة المشرق وإِبَاضِيَّة المغرب. وكانوا يعذرون بعضهم بعضًا.

وملخص القول: إن للمشارقة ثلاثة مواقف إلى القرن السادس للهجرة / 12م:

(1) البعد، ص 349 ـ 350.

(2) عبد الله بن يزيد الفزاري (ق3هـ/ 9م) كان يعيش بالكوفة بين ق2 و3هـ/ 8 و9م. وقد ذكره ابن حزم في الفِصَل حيث يقول: «وأقرب فرق الخوارج إلى أهل السنة أصحاب عبد الله بن يزيد الفزاري الكوفي». ط. مصر، دار الفكر، 1317هـ/ 1899م، 112/2. ويقول النامي: إِنَّهُ عثر على كتاب له بزوارة بليبيا عنوانه: «كتاب الردود». الأطروحة، ص213. وقد اطلعت على نسخة من هذا الكتاب هناك بزوارة، في أوت 1982م.

- فمنهم من يقول بالقدم.
- ومنهم من يقول بالحدوث.
- ومنهم من يتوقف من دون أن يقطع عذر هؤلاء ولا هؤلاء.

ثُمَّ تحولوا بعد ذلـك جميعًا إلى القول بالخلق، وهو القول الـذي ذهب إليه محَمَّد بن محبوب من اللحظة الأولى التي طرحت فيها القضية في عُمان.

أَمَّا المغاربة فقد استقر عندهم رأي واحدٌ من وقت مبكر مع رسالة الإمام أبي اليقظان الرستمي (231 ـ 281هـ/ 855 ـ 894م)[1]، ألا وهـو القـول بخلق القرآن، وقد اسـتمروا في الدفاع عنه إلى يومنا هذا[2].

4 ـ محَمَّد بن محبوب وقضية قتل:

إن محَمَّد بـن محبوب لم يكن يطمع فـي منصب ما عندما كان العنصر البـارز بين أهل الحل والعقد في ترشيح الإمام الصلت والمبادرة لمبايعته، وَإِنَّمَا كان يحتسب الأمر للّه تعالى، وهو يدرك تمام الإدراك أن المسؤولية تكليف وليسـت من قبيل التشريف، لا يجري وراءها أهل الصلاح، وَأَمَّا إن وجبت وتعينت فيهم فيُقبلون عليها بحزم ويؤدُّون حقها لينالوا من ورائها الأجر والثواب من اللّه، وليرعوا بها حقوق الأمة.

لذلك ظل محَمَّد بن محبوب اثنتي عشـرة سنة واحدًا من أفراد الرعية من سنة 237هـ/ 851م إلى سنة 249هـ/ 863م.

والراجح أَنَّـهُ من أهل الحل والعقد، يتتبع أحوال الأمة، ويحتسب على الإمام وأعوانه، وينشر ما وهبه اللّه من علم بيـن الناس، ويجمع ما تحتاج إليه الأمة في مؤلفات، ويسـاعد الإمام على كتابة العهود، ويراسـل الإِبَاضِيَّة في أطراف البلاد، ويحل المعضلات التي تطرأ بين يدي الإمام، وهو في كل ذلك فيما نتصوَّر ينتقل بين نزوى وعاصمة الإمامة، وغيرها من مدن عُمان وخاصة صحار موطن عشـيرته من الرحيليين، وبين مدينة البصرة التي بدأ يأفل نجمها ويتقلّـص دورها، وبين الحرمين الشريفين.

(1) أبو اليقظان الرسـتمي (231 ـ 281هـ/ 855 ـ 894م): هو محَمَّد بن أفلح بن عبد الوهاب خامس الأَئِمَّة الرستميين، ولد ونشأ فـي تاهرت أيام إمامة أبيه. حج سـنة 238هـ/ 852م، فقبض عليه عمال بني العبَّاس، ونُقل إلى بغداد وسـجن، ثُمَّ عاد إلى تاهرت بعد موت أبيه، وبويع سنة 241هـ/ 855م. له رصيد علمي وافر كأسلافه. وإلى جانب رسائله وأجوبته المخطوطة حفظ البرادي رسـالته في خلق القرآن. الجواهر المنتقـاة في إتمام ما أخل به كتاب الطبقات، ط. حجريـة، البارونية، 1306هـ/ 1888م، ص183 ـ 200. البعد، ص353.

(2) البعد، ص352 ـ 353.

وهذا السالمي يحكي استفتاء الإمام الصلت إياه في قضية من قضايا الدماء، ونحن نعلم أن مثل هذه القضايا من أعوص المسائل المطروحة في الفقه الإسلامي، إذ ليس من اليسير الحكم بالقتل على نفس بشرية، أو الحكم ببراءتها، وإصدار مثل هذه الأحكام يحتاج إلى نَفَس نحرٍ كبير، وعلم واسع، وعدم تسرُّع، عسى أن يدرك الفقيه الحقيقة التي يرضى عنها الله تعالى، وتأخذ للمظلوم حقه من الظالم.

لقد جاء في التحفة ما يلي: «اتهم (رجل من أهل بسيا)[1] بقتل رجل، فسجنه الإمام (الصلت) على التهمة، فطال حبسه، فأقر بالقتل، وَلَكِنَّهُ ادعى أَنَّهُ قصد غيره فأخطأ فيه، فشاور الإمام في أمره من حضر من علماء المسلمين.

وكتب بذلك إلى أبي عبد الله محَمَّد بن محبوب فأجابه بقوله: «وذكرت رحمك الله ما يفسد به من أمور رعيتك، ما يحتاج فيه إلى مشاورة الإخوان، وأن محَمَّد بن عمر من أهل بسيا كان في الحبس على تهمة بقتل رجل، فأقر عندكم أَنَّهُ أراد قتل رجل فقتل غيره، وكان عنده إِنَّمَا قتل الذي قصد إليه، إلى أن رآه حيًّا، ووقع القتل بغيره، فبان له ذلك بعد موت الرجل.

وذكرت رحمك الله أنك كتبت إلى القاضي تشاوره، فكتب إليك أن مثل هذا يستودع الحبس عمره، وأنك جمعت من كان بحضرتك وأبرزته إليهم، فأقر معهم بهذا الإقرار، فرأى من رأى عليه القَوَد، وذكرت أنك قد حبست هذا الرجل كثيرًا، وأحببت أن أعرِّفك رأيي في ذلك، فأسأل الله أن يهجم بك وبنا على الصواب. وأن يوفقك إلى الحكمة وفصل الخطاب.

واعلم ـ رحمك الله ـ أَنَّهُ إِنَّمَا يُحبس أهل التهم بالدماء حَتَّى تقوم عليهم البينة العادلة، وأن يقروا بما كان عليهم، ولا يصح ذلك عليهم، فيرى الإمام أَنَّهُ قد اجتهد وبالغ في حبسهم، فيرى بعد ذلك إطلاقهم.

ومن أقر منهم على نفسه بالقتل إقرارًا صحيحًا، كان حقًّا على الإمام إنفاذ الحكم فيه بما جاء في كتاب الله تعالى، فإن لم يجد في كتاب الله فمن سنة رسول الله ﷺ، فإن لم يجد فمن آثار أَئِمَّة الهدى والعلم بالله.

وَإِنَّمَا يُحبس من لم يَدْعُ إلى الإنصاف من نفسه، فأمَّا من دعا إلى أخذ الحق منه وأقر لأهله فلا حبس عليه.

(1) بسيا: انظر الخريطة.

واعلم ـ أسعدك الله ـ أن في مثل هذا عندنا أثرًا عن أسلافنا وأئمة الهدى منا، وكان مثل هذا بنخل[1]، ذلك ـ أنت إن شاء الله قد عرفت ـ في قتل سـعيد بن محَمَّد النخلي، فأقر ربيب سعيد بن عمر وإليـه قصد، أَنَّهُ قتله، وَإِنَّمَا أراد قتل عمه زوج أمه سـعيد بن عمر وإليه قصد، وكان المقتول غيره، وهو: سـعيد بن محَمَّد. ثُمَّ شـاور عبد الملك الإمام[2] في ذلك رَحِمَهُ اللهُ: فلم ير عليه موسى بن علي[3] رَحِمَهُ اللهُ وغيره من المسلمين القود.

ووجدت في بعض آثار المسلمين في هذا أَنَّهُ لا قود عليه، فأعلمت بذلك عليًّا[4] فأعجبه وتمسك به، وقال: إِنَّمَا هذا إقرار من الرجل على نفسه فهذا الذي حفظنا.

وقد كان الأزهر بن علي[5] قد خالفهم في ذلك، فلم يأخذوا بقوله.

والذي نأخذ به أَنَّهُ لا قود على هذا الرجل، وَإِنَّمَا تلزمه الدية في نفسـه، ولا تلزم عاقلته في شيء.

وإن أراد أولياء الدم يمينه، فعليه لهم يمين الله أَنَّهُ ما قصد إلى قتل صاحبهم هذا، ولا تعمَّد ذلك، وما أراد إِلَّا قتل رجـل غيره فأخطأ به، وليس هذا ـ رحمك الله ـ عندنا، بمنزلة من أقر بقتل رجل فقال: «ابتدأ بي فضربني وبغى علي فقتلته»، هذا لا يقبل من دعواه إِلَّا بالبينة، إِلَّا أَنَّهُ قد أقر أَنَّهُ قصـد إلى قتله وادعى بغيه عليه، وذلـك بقول: «إني لم أقصد إلى قتل هـذا ولا أردته، وَإِنَّمَا أردت قتل غيره» فقتله، وَإِنَّمَا وقـع القتل بغيره، ولو أن رجلًا أقر بقتل رجـل، وقال: «قد رأيته قتل ابني فقتلته»، لم يقبل دعواه إِلَّا بشاهدي عدل، وإلا لزمه القود»[6].

يتَّضـح من هذه القضية الفقهية أن الإمام الصلت لم يلتجئ إلـى محَمَّد بن محبوب إِلَّا بعد أن ضاقت به السـبل، ولم يطمئن إلى ما اقترح عليه من حلول حَتَّى من قبل القاضي، وفي ذلك دلالة على أن محَمَّد بن محبوب سـلطة علمية عليا. وَأَنَّهُ الغوث بالنسـبة إلى أهل زمانه، وعلى أن الإمام ليس ممن يأخذون بأول رأي في مثل هذه الأحوال، وقد ذكرنا قبل حين ما لقضايا الدماء من شأن، وما فيها من إشكال.

(1) نخل: مدينة بالحجر الغربي من عُمان. كشف، ص349. تعليق 2. انظر الخريطة.

(2) عبد الملك بن حميد: انظر ما سبق.

(3) سبق التعريف به.

(4) لا بد أن يكون من أهل العلم في عصره، وقد يكون علي بن صالح، أو علي بن خالد، ممن عاصر محَمَّد بن محبوب، وقد حضر معه بيعة الإمام الصلت.

(5) الأزهر بن علي: لم يذكره أبو المؤثر ضمن ذكر أَئِمَّة المسلمين. السير 313/2 ـ 315. وموقفه يَدُلُّ أن له باعًا في الفقه مكَّنه من مخالفة عصره في قضية مثل هذه القضية في شأن الدماء، وقد ذكرنا صعوبة مثل هذه القضايا في الفقه الإسلامي.

(6) تحفة، 1/ 194 ـ 195.

وفعلًا، وإن يكن محَمَّد بن محبوب حاضرًا في العاصمة، فإن الإمام كاتَبَه في شأن هذه القضية يلتمس منه الجواب الشافي الذي تطمئن إليه النفوس في شأن هذا الذي تعمد قتل شخص معين، فوقع خطأ على شخص آخر ولم يتبين له في ما بعد أن الشخص الذي اعتقد أَنَّهُ قد قتله لا يزال على قيد الحياة، وَأَنَّهُ فعلًا قتل آخر مكانه.

ولقد استطاع محَمَّد بن محبوب أن يلخص رسالة الإمام بِكُلِّ دقَّة، ونحن نعلم أن الجواب على قدر السؤال، وأن الإصابة في الجواب تكون على قدر فهم السؤال.

- فعرض أوَّلًا موضوع القضية بدقة وافية.
- ثُمَّ عرض الحلول المقترحة على الإمام.
- رأي القاضي: يستودع الحبس عمره.
- رأي الآخرين: عليه القود.
- ثُمَّ عرض تطبيق الإمام: وقد تمثل في حبس الرجل طويلًا، لَكِنَّهُ لم يطمئن إلى ذلك.
- المرحلة الأخيرة: مكاتبة محَمَّد بن محبوب: «وأحببت أن أعرفك رأيي في ذلك».

وبعد هذا العرض الدقيق للقضية، والحلول المقترحة في شأنها يأتي محَمَّد بن محبوب إلى الجواب.

1 ـ **الحبس لأهل التهم بالدماء مشروط بأحد أمرين:**

- إِمَّا أن تقوم عليه البينة العادلة.
- وَإِمَّا أن يقروا بما كان عليهم.

ولا يكون الإطلاق إِلَّا بعد الاجتهاد في الأمر.

2 ـ **المقر بالقتل: إنفاذ الحكم بدليل:**

أ ـ من القرآن الكريم.

ب ـ من السنة الشريفة.

ج ـ من آثار أَئِمَّة الهدى.

وبهذا قد أثبت محَمَّد بن محبوب التدرج مع مصادر الشريعة كما فعل معاذ بن جبل[1] عندما سأله رسول الله ﷺ عن مسلكه في الحكم.

(1) معاذ بن جبل (20 ق.هـ ـ 18هـ/ 603 ـ 639م). انظر: الزركلي: الأعلام، 258/7.

3 ـ **لا حبس على من أقرَّ.**

4 ـ **الوصول إلى القضية المعينة.**

لا شك في أن محَمَّد بن محبوب بحث عن الدليل في الكتاب والسنة فلم يجد فتحوَّل إلى الرتبة الثالثة، وهي آثار أَئِمَّة الهدى، وهنالك وجد الدليل حيث اجتهد أهل الذكر في بداية القرن في قضية مماثلة ووصلوا إلى الحل.

وكان ذلك زمن الإمام عبد الملك بن حميد (208 ـ 226هـ/ 824 ـ 841م) وبرأي الشيخ أبي علي موسى بن علي وغيره من أهل العلم آنذاك. فكانت الفتوى ألا قود على القاتل في مثل هذه الحال. ولم يكتف محَمَّد بن محبوب بل تتبع المصادر فوجد الحكم في قضية مماثلة في بعض آثار المسلمين، ووددنا هنا لو نسب محَمَّد بن محبوب هذا القول إلى أصحابه، ولعله وجده مكتوبًا غير منسوب، كما يحدث كثيرًا في كتب الفقه.

وهو مع ذلك يستشير من يثق فيه من أهل العلم، فيوافقه على ذلك مع اعتبار أن الرجل أقر على نفسه، ثُمَّ لا يقف عند هذا الحد بل يورد الرأي المخالف في القضية منسوبًا إلى صاحبه ويبين أن أبا علي موسى بن علي والإمام عبد الملك ومن معهما لم يأخذوا بقوله، وفي هذا دلالة واضحة على مرونة هؤلاء في موقفهم وتقديمهم رأيًا على رأي في ما يجوز فيه الخلاف.

وفي الأخير يقرر الرأي النهائي، ويتحمَّل فيه مسؤوليته أمام الله تعالى وأمام الإمام كاملة ومن دون أي تردد «والذي نأخذ به»، نعم إِنَّهُ اختيار عن بينة، وبعد بحث وتمحيص.

الحكم:

1 ـ لا قود على الرجل.

2 ـ تلزمه الدية في نفسه.

3 ـ لا تلزم عاقلته منها شيء.

وزيادة في التحري: يمكن أولياء الدم طلب اليمين من القاتل على أَنَّهُ ما قصد صاحبهم، وهذا من شأنه أن يشفي الغليل، ويطفئ نار الحقد.

ثُمَّ في النهاية يقيم مفارقة واضحة بين هذه القضية في ما يَتَعَلَّق باليمين، وبين يمين مَن قَتل بعد ادعاء بغي الطرف المقابل، إذ في هذه الحال لا بد من البينة بحسب محَمَّد بن محبوب، وإلا لزمه القود.

هكذا نتبين أن محَمَّد بن محبوب استوفى القضية من جميع جوانبها، وتتبع جميع ملابساتها، وجميع ما يحيط بها من افتراضات، ذاك هو شأن أهل العلم إذا طلب منهم الناس، أو طلبت منهم القيادة الروحية الزمانية للأمة أن يفصلوا في قضية ما.

إِنَّهُ الإخلاص في الإنصاف بين الظالم والمظلوم في قضية من قضايا الدماء، إذ إِمَّا أن يكون القصاص ويُقتلَ الرجل وإن قَتَلَ خطأً، وما يترتب على هذا القتل من مسؤولية اجتماعية، وَإِمَّا الدية واليمين وما يترتب على ذلك من مسؤولية اجتماعية في مستوى آخر، وكل ذلك في مستوى العلاقة بين عاقلتي الطرفين عبر الزمان والمكان.

وودنا لو نقل السالمي الخبر عن الحل الذي اختاره الإمام الصلت بعد هذا السعي الطويل في التشاور. ولعلنا نرجح أَنَّهُ اختار موقف ابن محبوب وأطلق سراح الرجل.

5) صرامة محَمَّد بن محبوب مع من يفسد في الأرض:

جاء في التحفة: «وفي سنة تسع وخمسين ومائتين (259هـ/ 872م)، قُتل خثعم العوفي بالسنينة من الظاهرة، وهو رجل كان محَمَّد بن محبوب قد أباح دمه لفساده في الأرض»[1].

ندرك من هذا الخبر أن محَمَّد بن محبوب قد تحرى الأمر في شأن خثعم العوفي، فثبت عنده بأَدِلَّة لا نزاع فيها أن الرجل يعيث في الأرض فسادًا، ولعله يقطع الطريق ويفعل الأفاعيل التي توجب القتل لأمر القرآن الكريم، فلم يكن منه أن يتردد في مثل هذا الحال، بل أصدر حكمه عليه غيابيًّا، وأهدر دمه، وأوكل الأمر للقادرين على ذلك من حماة الشريعة ومن حماة المجتمع الإسلامي من الفساد، فلم يكن من هؤلاء إِلَّا الامتثال لأمر قاضي المسلمين في صحار، فنفَّذوا الحكم في ذلك الفاسد وأراحوا من شره البلاد والعباد.

وهذا ما توصلنا إليه من مواقف محَمَّد بن محبوب العلمية وفيها دلالة واضحة على أن الرجل يتحرى الحق بقدر الإمكان، مَرِنٌ حيث تمكن المرونة لَكِنَّهُ شديدٌ في الحق عندما تجب الشدة.

ومن مواقفه العلمية، إلى المحور الثالث، لنلتقي به في مكة المكرمة.

❊ ❊ ❊

(1) تحفة، 166/1.

المحور الثالث: محَمَّد بن محبوب في مكة

إن ما بين أيدينا من المصادر المشـرقية لم تقف عند إقامة الرحيليين بالحرمين الشـريفين سوى ما نقله كتَّاب السير من المغاربة عن أبي سفيان محبوب بن الرحيل نفسه من كتابه المفقود في السير، ذاك الكتاب الذي كانوا يتناصحون بدراسـته كما جاء ذلك عن الإمام أفلح بن عبد الوهاب الرسـتمي (231 ـ 281هـ/ 855 ـ 894م)، حيـث كان يقـول: «عليكم بدراسـة كتب أهـل الدعوة، ولا سيما كتاب أبي سفيان»[1].

ولا يخفـى على أي باحث في السـيرة الإِبَاضِيَّة أن كتاب أبي سـفيان هـذا كان عمدة المغاربة والمشـارقة في التعريف بنشـأة المذهب وبعلمائه الأُوَل، كما ذكرنا ذلك فـي مطلع ترجمتنا لولده محَمَّد بن محبوب هذا[2].

وقد لعب الوالد دورًا في الربط بين المشرق والمغرب، كما أثبت نص ابن سلام[3] ذلك.

واسـتمر هذا الرباط وثيقًا مع ابنه محَمَّد بن محبوب الـذي كان رأس الإِبَاضِيَّة بعد أبيه، وكانت إقامتـه بمكـة، وبهـا التقـى بعمـروس بـن فتـح (283هـ/ 896م)[4] من علمـاء جبـل

(1) أبو القاسـم البرَّادي (ق9هـ/ 15م): رسـالة في تأليف أصحابنـا، ملحق بكتاب الموجز لأبي عمـار عبد الكافي، تحقيق عمار الطالبي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1398هـ/ 1978م، 284/2.

(2) انظر ما سبق.

(3) لواب بن سـلام اللواتي (ت: بعد 283هـ/ 887م) لقد كانت أسـرة ابن سـلام مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتاريـخ إِبَاضِيَّة المغرب القديـم. فقد كان أعمامه على صلـة بالإمام أبي الخطاب وكذا جده عمر الذي حضر معركة أبـي الخطاب، التي انهزم فيها الإِبَاضِيَّة أمام العباسـيين سـنة 144هـ/ 752م. وكان أبو سـلام بن عمر اللواتي عاملًا للإمام عبد الوهاب (208هـ/ 842م) على سـرت ونواحيها. كما أن أباه كان على صلة بإِبَاضِيَّة مصر بالفسطاط. لقد التقى المؤلف بأبي صالح النفوسي بتوزر سنة 240هـ/ 854م، وبعد سـنة 250هـ/ 865م زار سدراتة من أهل ميري. وبعد سنة 260هـ/ 874م وصل إلى أجدابية وهو قافل من الحج، حيث التقى بأحمد بن الحسـين الطرابلسي، أحد مشـاهير علماء الإِبَاضِيَّة. كما التقى في أحد شهري جمادى سنة 271هـ/ 884م في جندوبة بخلف بن السـمح الـذي ينتمي إليه الخلَفِيَّة. كما أخذ بعض الأخبار عن نفاث بن نصر النفوسـي الذي ينتمي إليه النفاثية. وكلٌّ من خلف ونفاث كانا معارضين للإمام أفلح. لكن ابن سلام لم يهتم بهذا الخلاف في كتابه. ومن المحتمل أن ابن سـلام قضى سـنين طويلة بجندوبة (أرض تقع على حدود غريان الغربية الجنوبية)، وعن بعض الحجاج نقل أخبـار أهل عُمان وعلمائهم بمكة. والراجح أن ابن سـلام ألف كتابه بعد 273هـ/ 887م، وقد بلغ الخمسـين من عمره، وتوفي بعدها بقليل من دون أن ينتهي من كتابه.

لقد استخلصنا هذه الملاحظات من الترجمة التي توصل إليها محققا كتاب ابن سلام وهما: فيرنر شفارتس والشيخ سالم بن يعقوب. «كتاب فيه بدء الإسـلام وشـرائع الدين» تأليف ابن سلام الإباضي المتوفى بعد سـنة 273هـ/ 887م، ص36 ـ 41. يطلب من دار النشـر فرانزشتايز بفيسبادن التابعة لألمانيا الاتحادية، بإشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت. طبع على مطابع دار صادر ببيروت، ويضم الكتاب 172 صفحة.

(4) عمروس بن فتح: هو من علماء نفوسة، تقول كتب السير: إنَّهُ تعلم بالمغرب عشرين سنة (تقصد: بلاد الجريد حاليًا). تصدى بغـزارة علمه مع أبي مهدي النفوسـي لآراء نفاث المخالفة. أودع أبو غانم نسـخة من المدونة عنده عنـد رحلته إلى تاهرت فنسخها. وعنها نُسخت بقية النسـخ بالمغرب؛ لأن النسخة التي أودعت في تاهرت أحرقت مع ما أحرق من الكتب عند هجوم =

نفوسة[1]، هذا اللقاء ما فتئت مصادر الإِبَاضِيَّة تنوِّه بقيمته العلمية: «وذكروا أن عمروسًا وأصحابه توجهوا إلى بلاد المشرق حجَّاجًا، فَلَمَّا نزلوا مكة وجدوا فيها محَمَّد بن محبوب رَحِمَهُ اللهُ، فسلموا عليه، فهش بهم وقربهم من أجل الجنس، دون معرفة الأشخاص، فَلَمَّا تبوؤوا مقاعد المذاكرة، سأل عمروس أبا عبد الله عن مسألة، فقال ابن محبوب: إن كان أبو حفص في شيء من هذه البلاد فلا يصدر هذا السؤال إلَّا عنه، ولا يَرِدُ إلَّا منه، فقالوا له: إنَّهُ هو السائل، فرفع ابن محبوب مجلس عمروس لما عرفه، وزاد في مجلسه، ثُمَّ جعل عمروس يسأل في مسائل الدماء عن مسألة بعد مسألة، حَتَّى قال له ابن محبوب: هذا من مكنون العلم لا يعلن به في قوم جهال، فعند ذلك قال عمروس لأصحابه: احفظوا السؤال وأحفظ لكم الجواب، حَتَّى نُقدِم على إخواننا فنخبرهم بما حفظنا، ففعلوا.

فَلَمَّا قدموا البلاد قال لهم عمروس: هلم ما تكلفتم به فقالوا له: «لم نحفظ شيئًا سوى قولك: احفظوا المسائل لنرد بها على إخواننا». ثُمَّ إن عمروسًا أعادها مسألة فمسألة عن آخرها»[2].

تلك ثمرة من ثمرات قيام إمام الظهور في تاهرت[3] مع الدولة الرستمية في المغرب، وفي نزوى بعُمان. إنَّهَا شجرة العدل تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها.

إن لقاءً بين رجلين من أهل العلم هنا وهناك يَدُلُّ على نهضة علمية واضحة المعالم في محيط أهل الدعوة.

ذاك هو تواضع عمروس يجلس بين يدي محَمَّد بن محبوب جلسة من يريد أن يستفيد، إنَّهَا شيمة العالم الذي يمتثل لأمر الله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: 114]، ويدرك أن فوق كل ذي علم عليمًا.

ومعلوم أن حقيقة السؤال تَدُلُّ على درجة السائل، وما كان ذلك ليخفى عن محَمَّد بن محبوب، إنَّهُ أدرك أن مثل هذا السؤال لا يمكن أن يصدر إلَّا عن رجل ضليع، ولن يكون ذلك من هذه الجماعة من أهل المغرب إلَّا من عَلَم من أعلامهم، ولم لا يكون عمروس بن فتح؟ وقد بلغته الأخبار من قبلُ عن تفقهه في الدين، ولعله وصلته بعض رسائله أو كتابه في العقيدة والفقه المعروف بالدينونة الصافية.

= الشيعة. تولى القضاء لوالي الإمام عبد الوهاب، وهو أبو منصور إلياس، وكان حازمًا في أمره. قُتل صبرًا. أسندت إليه عدة مؤلفات لم يصلنا منها إلَّا كتاب «الدينونة الصافية». البعد، ص 109.

(1) جبل نفوسة: انظر الخريطة.

(2) الدرجيني: الطبقات 324/2.

(3) تاهرت: انظر الخريطة.

وهكذا قبل أن يرتقي مستوى المحاورة لم يكن محَمَّد بن محبوب إِلَّا أن نزَّل عمروسًا المنزلة التي تليق به في المجلس. إِنَّهُ صِنوُهُ من دون منازع، فليكن بجانبه حَتَّى لا يكون بصفِّ الذين يطلبون التفقه.

إِنَّهَا محاورة تقطف من العلم ثماره، وتجني منه ما خفي من المسائل في الدماء وغيرها، وقد سبق أن أشرنا إلى ما لقضية الدماء من قيمة في الفقه الإسلامي.

وهناك لم يكن من ابن محبوب إِلَّا أن صرح بأن هذه المسائل من مكنون العلم، نعم إِنَّهَا دقائق المسائل التي يَحسُنُ أن تُتناول في المجالس الخاصة، كما كان الأمر في حلقات أبي عبيدة في البصرة.

وهكذا يغتنم عمروس الفرصة، ولعل بعضًا من الحاضرين قد ظل حاضرًا لمجرد التبرك، ويكون الحوار بمثابة التشاور فيما يخفى من القضايا؛ حَتَّى يطمئن كل منهما إلى رأي الآخر.

ويا لها من حافظة لدى الرجلين، وإن ألحَّ النصُّ على حافظة عمروس فقط إذ أعاد كل ما كان بينه وبين ابن محبوب من حديث صغر أو كبر عند وصوله إلى جبل نفوسه.

أَمَّا محَمَّد بن محبوب فلا نشك في أَنَّهُ قد استوعب كل ذلك، وهو في مركز المسؤول.

وبهذا يتجلى التلاقح بين جناحي المدرسة الإِبَاضِيَّة: مغربًا ومشرقًا، وذاك ما سيدأب عليه الإِبَاضِيَّة عبر الزمان، كما بينا ذلك في بحثنا عن العلاقة بين إِبَاضِيَّة عُمان وإِبَاضِيَّة المغرب[1].

ولا شك في أَنَّهَا كانت لقاءات أخرى ومحاورات، ومراسلات من هذا القبيل، ومن صنف آخر، لكن المصادر لم تسعف بذلك، وطمست تلكم الأخبار مع جملة ما انطمس من الآثار.

وبعد هذا لم يبق إِلَّا أن نقف عند مؤلفات محَمَّد بن محبوب.

❊ ❊ ❊

(1) انظر: كتاب عُمان في التاريخ، ص213 ـ 231، وهو ثمرة ندوة عقدتها وزارة الإعلام بعُمان، عام 1415هـ/ 1994م بنفس العنوان، دار نبيل للنشر، لندن 1995م.

المحور الرابع: مؤلفات محَمَّد بن محبوب

1 ـ كتاب في الفقه:

لقد قدَّرنا أن محَمَّد بن محبوب عاش سبعين عامًا، فيكون قد اشتغل بالتأليف من الثلاثين من عمره على أقصى تقدير، أي في حدود سنة 220هـ/ 835م.

وإذا علمنا أَنَّهُ تولى القضاء في العقد الأخير من عمره، وقد يشغله بعض الشَّيْء عن الكتابة، وإن كان في بعض الأحوال يفسح له المجال لزيادة التوسع في الكتابة، والتحري فيها، لما يعايشه من قضايا الأمة.

فعلى أقل تقدير يكون محَمَّد بن محبوب قد تفرَّغ تفرُّغًا تامًّا للتأليف من نهاية العقد الثاني من القرن الثالث للهجرة/ التاسع الميلادي، إلى سنة 249هـ/ 863م، سنة توليه القضاء، إن اعتبرنا أَنَّهُ مشغلة عن التفرغ للكتابة، فيكون قد قضى ثلاثة عقود من عمره في تحري المسائل وتدوينها.

فلا غرابة حينئذ أن تنسب إليه المصادر العُمانية تأليف كتاب في الفقه في سبعين جزءًا، فيكون ذلك بمعدل جزأين وزيادة في العام. ولعل معترضًا يقول: إِنَّهَا أجزاء صغيرة، ولكن الواقع في ما نعلم من المؤلفات العُمانية التي ظهر نصيب منها للوجود، لم يكن تعداد الأجزاء فيها ضربًا من المبالغة، وَإِنَّمَا كان حقيقة واضحة للعيان لا يمكن أن يجادل في شأنها مجادل[1].

وإن ما وصل إلينا من القليل مِمَّا نسب إلى محَمَّد بن محبوب يثبت أَنَّهُ قادرٌ على إنجاز تأليف كهذا وأكثر، ذاك أن المحيط الإباضي خاصة، والمحيط الإسلامي عامة يسمح بإنجاز تأليف بهذا الشكل. فأبواب العلوم الإسلامية عديدة، وحاجة الأمة إلى حلول مشاكلها أكيدة، فليس للعالم إِلَّا أن يجلس لكتابة العلم بهمة، فلا تقف أمامه حدود، وذاك ما كان عليه ابن محبوب، ونحن نعلم أَنَّهُ جمع من الزاد ما يمثل عصارة جهد المدرسة الإِبَاضِيَّة متمثلًا في ما تجمَّع لدى والده وبقية حملة العلم إلى عُمان من رصيد علمي ضخم، مع استقرار الأمن، واستقامة إمامة الظهور في ربوع عُمان.

(1) محَمَّد بن إبراهيم بن سليمان الكندي النزوي (12 رمضان 508هـ/ 9 فيفري 1114م): بيان الشرع، والكتاب يقع في اثنين وسبعين جزءًا، ويحتوي على جميع أبواب الشريعة؛ فهو موسوعة علمية ألفها رجل واحد، وقد صدر منها حوالى 23 مجلدًا من نشر وزارة التراث العُمانية. أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي (15 ربيع الأَوَّل 557هـ/ 21 فيفريه 1162م): كتاب المصنف، يقع في 43 جزءًا، قامت بطبعه وزارة التراث العُمانية، وهو كتاب نفيس رتَّبه أحسن ترتيب، وهذَّب الفقه وأصوله فيه خير تهذيب؛ فيعتبر من أمهات كتب الإِبَاضِيَّة. جميل بن خميس السعدي (ق13هـ/ 18م): قاموس الشريعة، وعدد أجزائه: 93، فهو موسوعة إسلامية قيِّد فيها جميع فنون الشريعة الإسلامية، لا تزال الوزارة تواصل طبعه وقد بلغت 30 مجلدًا. ر. مبارك الراشدي: نشأة التدوين للفقه واستمراره عبر العصور، محاضرة ألقيت بندوة الفقه الإسلامي، بجامعة السلطان قابوس، 22 ـ 26 شعبان 1408هـ/ 9 ـ 13 أبريل 1988م، ص101 ـ 254.

كل ذلك يجعلنا لا نشك في ما نسب إليه من مثل هذا التأليف، وعسى ربنا تعالى أن يجود بهذا المؤلف ليزيد المدرسة الإبَاضِيَّة أصالة إلى أصالتها، ويدفعها على الثبات أمام عوادي الزمن، ويدفع بقية المدارس الإسلامية لتتعانق في ما بينها، فتستمد قوتها من أصالة هذا الماضي العريق؛ حَتَّى تتهيأ لمستقبل نَيِّر تكون فيه كلمة اللّٰه هي العليا.

ومما يؤكد ذلك أن الجزء السادس من هذا الكتاب كان موجودًا بجزيرة جربة في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي.

جاء في طبقات الدرجيني ما يلي: «وكان أبو محَمَّد ويسلان[1] (أول من رُتِّبت عليه حلقة العزابة)[2] يقرأ على أبيه مختصر ابن محبوب، فكان أبو صالح[3] يقول: «هذا كلامُ محقِّق، فقيه، أصولي، ولم يقع منه هنا إلَّا الجزء السادس وهو سبعون جزءًا»[4].

كما أن هذا الجزء كان متداولًا في القرن التاسع / 15م، إذ يذكر البرَّادي ما يلي: «وكتاب محَمَّد بن محبوب، وقفت على جزء واحد من أجزائه، وجملته سبعون جزءًا، أذكر ذلك عن الشيخ أبي صالح بكر بن قاسم اليهراسني».

وفي مخطوطة أخرى من نفس الكتاب جاء النص كما يلي: «وكتاب محَمَّد بن محبوب، يذكرون أَنَّهُ سبعون جزءًا، ورأيت أنا فيه جزءًا واحدًا، ومؤلفه من أهل القرن 3هـ/ 9م»[5].

وفي هذا القدر كفاية للدلالة على وجود هذا الكتاب ونسبته إلى أبي عبد اللّٰه محَمَّد بن محبوب.

---

(1) ويسلان: هو أبو محَمَّد ويسلان اليهراسني (ق5هـ/ 11م) نشأ في بادية بني يهراسن، في الجنوب التونسي، ثُمَّ حضر دروس أبيه والشيخ فيصل بن أبي مسور بالجامع الكبير بجربة. نشط في الدعوة في جبال دُمَّر. ثُمَّ استقر بجربة في الجامع الكبير، حيث صار مرجع الفتوى. أُسِّست حوله أول حلقة للعزابة بجربة، فقام بها أحسن قيام. ر. الجعبيري: نظام العزابة عند الإبَاضِيَّة الوهبية في جربة، نشر المعهد القومي للآثار بتونس، ط. العصرية، 1975م، ص188 ـ 193.

(2) حلقة العزابة أو الحلقة: نظام داخلي للجماعة الإبَاضِيَّة في مرحلة الكتمان. أخذ أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة أُسُسه من حياة الصحابة في دار الأرقم بن أبي الأرقم، وأرسى قواعده في البصرة، ثُمَّ بعث من جديد في المغرب سنة 409هـ/ 1019م على يدي أبي عبد اللّٰه محَمَّد بن بكر الفرسطائي (ت: 440هـ/ 1048م)، واستقام في كل مواطن الإباضية في المغرب، وانقرض اليوم فيها جميعًا سوى وادي ميزاب، ر. الجعبيري: نظام العزابة.

(3) أبو صالح بكر بن قاسم اليهراسني (ق4هـ/ 10م): معاصر لأبي مسور يَسْجَا ولابنه فصيل، درس ودرَّس معهما بجربة بعد أن انتقل إليها من بادية بني يهراسن. تتلمذ عليه مؤسس نظام العزابة أبو عبد اللّٰه محَمَّد بن بكر الفرسطائي (ت: 440هـ/ 1048م). لقد كان داعية للوهبية. اشتهر بشدته على الطغاة. نظام، ص170، تعليق 4.

(4) الدرجيني: طبقات، 357/2. الشماخي: السير، ط. تونس، 1995م، ص338.

(5) البرَّادي: تآليف أصحابنا، 284/2 ـ 285.

2 ـ سيرة محَمَّد بن محبوب لأهل المغرب:

إن كلمة «السيرة» في المصطلح العُماني لا تعني ترجمة ذاتية مثلًا أو ذكر أخبار كما توهم بذلك اللفظة، وَإِنَّمَا هي أشبه بالرسالة[1].

وهي هنا فعلًا رسالة جاءت جوابًا على مجموعة من الأسئلة الواردة من أهل المغرب.

وهذه السيرة مخطوطة تقع في ست وعشرين صفحة (26) من الحجم المتوسط: 19.5 × 10.5سم، مسطرتها: 25 سطرًا، بخط مشرقي واضح، من ص118 إلى ص144 بنسخة من السير العُمانية مصورة من نسخة الدمام، وقد صورتها عن نسخة الشيخ الناصر المرموري القراري[2].

لقد عالجت هذه السيرة ثلاثًا وخمسين مسألة موجهة من أهل المغرب للشيخ محَمَّد بن محبوب، وقد جاء الجواب عن هذه المسائل واحدة بعد أن دعا الأمة إلى الالتزام بمسالك التقوى في خطبة السيرة وبيَّن فيها حسن أحوال الجماعة بالمشرق والمغرب.

وهذا نص خطبة السيرة:

«إلى جماعة ممن كتب إليه من المسلمين من أهل المغرب، من محَمَّد بن محبوب.

سلام عليكم، فإني أحمد إليكم اللّٰه الذي لا إله إِلَّا اللّٰه حمدًا كثيرًا، وهو لذلك أهل، وأسأله الصلاة على النبي ﷺ تسليمًا.

وأوصيكم ونفسي بتقوى اللّٰه وذكره كثيرًا، وذكر ما أنتم إليه صائرون، وعليه موقوفون، وعنه مسؤولون، وأحثكم على طاعة اللّٰه، والمحافظة على ما استحفظكم عليه من أمانته، وافترض عليكم من عبادته، بإتيان ما به أمر، والانتهاء عَمَّا منه زجر، في ما أخذ عليكم في الميثاق، ورضي لكم به من الأخلاق، من ترك المحارم، والكف عن المظالم، واجتناب الكبائر، والعمل على البصائر، آناء الليل والنهار، والعلانية والإسرار، فإن ذلك أحق ما كنتم له طالبون، وفيه راغبون، وعليه مواظبون، قبل انقطاع آمالكم، وحلول آجالكم، وما توفيقنا وإياكم إِلَّا باللّٰه»[3].

---

(1) انظر السير والجوابات لعلماء وأئمة عُمان.

(2) ناصر بن محمد المرموري (معاصر): ولد بمدينة القرارة سنة 1929م، وبها حفظ القرآن الكريم، ونشأ في كنف شيخيه شريفي سعيد (الشيخ عدون) وبيوض إبراهيم. برع في فقه المذهب وسير علمائه. أستاذ العلوم الشرعية بمعهد الحياة بالقرارة. له دروس في الوعظ في جميع أطراف ميزاب، يخصص جانبًا منها للنساء، لا يزال على قيد الحياة.

(3) السير العُمانية، خ. ص117.

الإعلام بوصول الكتاب وشكر الله على حسن الحال:

«أَمَّا بعد، وهب الله لنا ولكم العصمـة، ومنحنا وإياكم الحكمة، ونجانا وإياكم من النار، ومن المصير إلى دار البوار.

كتبت إليكم ـ رحمنا الله وإياكم ـ وأنا ومن قبلي من الخاصة والعامة من المسـلمين بأحسـن حال وأتم نعمة، وأجمع كلمة، ونحمده على ذلك وعلى كل حال.

وقد وصل كتابُكم السارُّ لي من خبر سـلامتكم وحالكم، وجميل صنع الله لكم، وآلائه عندكم، فحمدت الله على ذلك، وسألته المزيد لنا ولكم من كل فضل عتيد، وإن ربنا واسعٌ مجيب»[1].

نماذج من الأجوبة:

انطلقت الأجوبة هكذا:

«وسـألتم رحمنا الله وإياكم، في كتابكم عن الذي بلغكم عن الإمام والوالي والساعي، إذا وصلت إلى أحد منكم زكاة منهم، زكاة أموال المسلمين في جميع ما فرضها الله، وقسموا نصفها على الفقراء، والنصف اتخذوه وجعلوه دولة بين قرابتهم وعشائرهم وأهل ودهم وخواصهم هل ترى ذلك جائزًا؟».

ثُمَّ يأتي الجواب[2].

وعند التحول إلى السؤال يتكرر حرف الجر «عن»، مذكور بـ: «سألتم عن» في معظم الأحوال، سوى في بعض المسائل المتولِّد بعضُها عن بعض.

المسائل العلمية:

ولقد غلب على هذه الأجوبة طابع التحاليل العملية وجاءت محاورها كالآتي:

1 ـ مسـائل تَتَعَلَّق بأمر الزكاة: ومحورها يتمثل في الجور فيها من حيـث الجمع، أو من حيث التوزيع، مع التحري فيما يَتَعَلَّق بجمع الجبابرة لها، وهي المسائل الأولى من السيرة.

2 ـ 29 مسـألة تَتَعَلَّق بالإمام: في سـيرته في حد ذاته، وفي علاقته بالرعيـة في وقوفه على الأمر بالمعروف والنهي عـن المنكر، وفي علاقة الرعية به من حيث احتسـابها عليه، مع إبراز حدود كل من الطرفين في علاقته مع الآخر، وفي كل ذلك يقع الإلحاح على موجبات الولاية والبراءة والوقوف في جميع هذه الأحوال.

(1) ن. م. ص118.

(2) ن. م.

نموذج من مثل هذه القضايا:

الموضوع: إشكالية إمكانية وجود إمامتين في نفس الوقت.

متى يتلقب الإمام بأمير المؤمنين؟.

السؤال: «... وعن الذي فعله أهل عُمان وأهل المغرب أَنَّهُم عقدوا الإمامة يومئذ لعبد الله بن يحيى رضي الله عنه، وذلك في زمان أبي عبيدة مسلم، وعن رأيه كان ذلك مع عقد أهل المغرب لأبي الخطاب ثُمَّ ابن رستم من بعده، ثُمَّ عبد الوهاب بعد ذلك[1].

وقلتم: جاء في الحديث أن عمر بن الخطاب رحمه الله قال يوم كانت خلافة أبي بكر: «إن الله واحد والإسلام واحد، ولا يستقيم سيفان في غمد واحد، ولا تجوز الأمور إِلَّا على واحد» أو كما قال. وما روت بعض العلماء أن رسول الله ﷺ قال: «إذا رأيتم أميرين فاضربوا عنق أحدهما» أو كما قال[2]. إنكم أحببتم علم ذلك، فكيف قول المسلمين ومذاهبهم في هذه الوجوه؟

وهل يقال: لهم إمامان جميعًا كل واحد منهما في مكانه إمام، أم يجب على أحدهما إجابة الطاعة لمن كان عهد إمامته أم لا؟

وإن كان ذلك جائزًا فهل على أهل عُمان الرضا على إمامة المغربي وولايته، وكذلك أهل المغرب يجب عليهم الرضا بإمامة العُماني وولايته؟ وهل يقال لِكُلِّ واحد من هذين الإمامين أمير المؤمنين في نفسه، أم هو إمام مدافع؟

الجواب:

فاعلموا ـ رحمنا الله وإياكم ـ أن الذي سألتم عنه من هذا قد مضى فيه الأثر من أَئِمَّة المسلمين العلماء بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وآثار أَئِمَّة الهدى قبلهم رحمهم الله.

فَأَمَّا ما ذكرتم من الحديث عن النبي ﷺ فهذا يجوز على معنى ما رأيتم إمامين فاضربوا عنق أحدهما إذ لا بد أن يكونا إمامين متضادين، ولا يكون الإمامان المتضادان إِلَّا مهتديًا وضالًا، وعادلًا وجائزًا، إِنَّمَا يؤمر بضرب المبطل الجائر الضال، وذلك عدل وحق، ولا يجوز على رسول الله ﷺ

(1) أبو الخطاب عبد الأعلى بن السمح المعافري الحميري اليمني (140 ـ 144هـ/ 757 ـ 761م): التقى مع طلبة العلم المغاربة في حلقات أبي عبيدة، فأشار عليهم أن ينتخبوه إمامًا، ففعلوا سنة 140هـ/ 757م، فسلك مسلك الإِبَاضِيَّة في الحكم في طرابلس. وأنقذ القيروان من ظلم ورفجومة الصفرية، وعيَّن عليها عبد الرحمٰن بن رستم واليًا وقاضيًا. حاربه العباسيون إلى أن تغلبوا عليه سنة 144هـ/ 761م.

(2) الحديث رواه مسلم، إمارة، 46. ابن ماجه، فتن، 9. ابن حنبل، 2: 2، 61. ونص الحديث في مسلم: «ومن بايع إمامًا، فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه، فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر». وفي ابن ماجه نفس النص لَكِنَّهُ استعمل يمينه مع صفقة عوض يده.

أن يكون يأمر بضرب عنق إمام عادل يتبع كتاب الله ويقفو سنة نبيه، فيكون يقول: إذا رأيتم إمامين يتبعان كتاب الله وسنتي فاضربوا عنق أحدهما. هذا لا يجوز على رسول الله ﷺ.

وَأَمَّا قول عمر فهو كما قال رحمة الله عليه، إن الله واحد والإسلام واحد، ولا يستقيم سيفان في غمد واحد، لعله يعني: إمامين، وكذلك قال المسلمون: لا يجتمع إمامان في مصر، وَإِنَّمَا ذلك إذا كانا في مِصر واحد فلا يكون للمسلمين إِلَّا إمام واحد، وكذلك كان المسلمون في العقد لعبد الله بن يحيى رضي الله عنه، ولم تكن تحل إمامة آخر معه لأن السمع والطاعة كانت له حقًّا عل كل امرئ، ولم يكن لمؤمن أن يخرج من عقد إمامته ويدعيها لنفسه.

فَلَمَّا زالت إمارة المؤمنين وولي أمر الإمارة الجبابرة والجورة على عباد الله وفي بلاده، ومضى أهل الإسلام وتفرقوا في الأمصار حلَّ لِكُلِّ مسلم أن ينكر المنكر، ويأمر بالمعروف، فإذا كان الخروج له حلالًا، واسم الإمامة له حلالًا ما لم يكن في مُلْكِ إمام قبله، وكان كل إمام خرج في موضعه كان إمامَ أناسه وبلده، وكانت ولايته واجبة على المسلمين إذا علموها، فيتولى كل واحد من الأَئِمَّة الآخر من مواضعهم، وليس على أحد منهم الانقياد لصاحبه أن يكون عاملًا له، ما لم تتصل أمصارهم وحكمهم فيها، أو لم يكن أحد منهم من الجبابرة ما لم تجز الإمامة إِلَّا لواحد كان، وعلى الأَوَّل والآخر أن يردَّا ذلك إلى المسلمين، فيختار المسلمون لأنفسهم إمامًا، فإن اختاروا أحدَهما كان على الآخر أن يسمع له ويطيع، وإن انقاد أحدهما لصاحبه وأسلم الإمامة إليه كان وليَّها، إِلَّا أن يكرهه أهل العلم الذين إليهم عَقْدُ الإمامة من أحد الفريقين، ويردَّ ذلك إلى الشورى.

وقد بلغني عن والدي محبوب بن الرحيل رحمه الله أَنَّهُ حمله عنه ذلك بعض أشياخنا أَنَّهُ ذكر له ذلك في أَئِمَّة عُمان وحضرموت، فقال: الأَئِمَّة في الأمصار، وكل إمام في مصره، فإذا اتصل حُكْمُ المسلمين كانت شورى بين المسلمين.

ولا يجوز أن يسمى أمير المؤمنين؛ لأَنَّهُ اسم جامع للمؤمنين في كل الأمصار، كما لا يجوز أن يقال: أمير الناس كلهم وإمامهم، إِلَّا أن يملك جميع أرض الإسلام، فحينئذ يكون أمير المؤمنين، ويكون على كل إمام أن يسمع له ويطيع، وتبطل الإمامة عنه.

فهذا ما عليه المسلمون، وهذا حفظي عن أشياخ المسلمين، وقولي أدين به من دين ربي، فاتبعوه لعلكم تهتدون.

وفقنا الله وإياكم للعدل والصواب والحكمة وفصل الخطاب، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وصلى الله على محَمَّد النبي، ورحمة الله وبركاته»[1].

(1) ن. م. ص145 ـ 146. والملاحظ أن هذه المخطوطة قد أخرجت نصها مع تحقيق أولي لسيدة إسماعيل كاشف ضمن «السير والجوابات لعلماء ولأئمة عُمان»، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ونص سيرة محَمَّد بن محبوب يقع في ج2/ من ص113 ـ 268.

نعم، إِنَّهَا مشكلة الساعة آنذاك، فبعد أن كان الكل في طور الكتمان تحت لواء الإمام أبي عبيدة في البصرة، فرض عليهم الواقع أن يعلنوا إمامة الظهور في اليمن، ثُمَّ في طرابلس، مع وجود ملك آخر قائم في دمشق، فكيف يكون الحل؟ ذاك هو ما حير أهل المغرب، ويبدو في الظاهر كَأَنَّهُ يصطدم مع حديث للرسول ﷺ وقولة لعمر.

وهنا يتصدى محَمَّد بن محبوب للإشكال بِكُلِّ رصانة وهدوء، وبُعد نظر ودقة واستدلال، فيبين كيف يجب أن يفهم حديث رسول الله ﷺ، ملحًّا على أن الأمر يَتَعَلَّق بوجود جائر وعادل، فضرب عنق الجائر واجب.

أَمَّا قول عمر فعين الصواب، ويكون الأمر مشروطًا بالمصر، إذ لا سبيل إلى قيام إمامين عادلين في مصر واحد.

أَمَّا إمرة المؤمنين قاطبة فلا يصح التلقب بها إِلَّا لمن كان ـ مثل أبي بكر وعمر ـ مالكًا لأهل القبلة جميعًا.

ثُمَّ بعد ذلك يفصل القول في ما صار إليه أمر المسلمين حيث تحولت إمرة المؤمنين إلى ملك عضوض. هنالك وجب الخروج على الجبابرة؛ وبهذا يكون كل من خرج إمام ناسه في مصره.

وعند تعدد مثل هؤلاء الأَئِمَّة في الأمصار، على كل منهم أن يتولى الآخر من موضعه.

أَمَّا إذا اتصل المصران أو الأمصار فوجب أن يسلِّم الواحد للآخر، أو الاثنان للواحد، أو الكل لواحد، إذ يكون المصر واحدًا... فإن استقام هذا بالاتِّفَاق فذاك ما ترجوه الأمة، وقد لا يرتضيه أهل الحل والعقد، فيرجع الأمر شورى.

أَمَّا إن لم يستقم الاتِّفَاق فيرجع الأمر إلى أهل الحل والعقد من المسلمين.

فَإِمَّا أن يختاروا أحدهما أو أحدًا منهم، فعلى الآخر أو الآخرين أن يسمعوا ويطيعوا.

وَأَمَّا أن يختاروا شخصًا آخر فعلى الكل أن يسمع ويطيع.

وبعد كل هذا التحليل يستدل بما نقل عن أبيه في هذا الشأن، وهو مدعِّم لِكُلِّ ما ذهب إليه، وملخصه:

1 ـ جواز وجود إمامين، بشرط اختلاف الأمصار وتباعدها، فكل إمام في مصره.

2 ـ لا يلقب أمير المؤمنين إِلَّا من يملك جميع أراضي الإسلام.

أَمَّا الخاتمة فجاءت تقريرًا قطعيًا لما وصل إليه من نتيجة، ودعوة صريحة لأهل المغرب لاتِّباعها: «وقولي أدين به من دين ربي، فاتبعوه لعلكم تهتدون».

نعم، يَعتبر ابن محبوب أن الهداية تكمن في اتباع هذا المسلك الذي استقر في رأيه واعتقده دينًا من دين الله تعالى، والملاحظ أن هذه المسألة هي مسك الختام؛ لذلك توِّجت بالدعاء بالتوفيق للجميع و«للعدل والصواب، والحكمة وفصل الخطاب» مع الصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

إنَّ هذا الذي وصل إليه ابن محبوب، وهو نابع من صميم الواقع الإباضي آنذاك، مع ما جاء قبله من مواقف وأقوال في شأن الإمامة سيكون دعامة لنظرية الإِبَاضِيَّة في هذا الشأن، ولا يخفى على أحد اختلاف وجهات نظر الفرق الإسلامية في شأن هذه المسألة التي دوَّخت المسلمين، ولا تزال تدوِّخهم وتدوِّخ العالمين.

3 ـ جل المسائل الباقية: تتعلق بأحوال العمال، وحسن اضطلاع القضاة بمهمة القضاء، وما يطرأ في ذلك من الرشوات، أو قبول الهدايا، أو التحري وعدمه بالنسبة إلى البينة والشاهدين، ومن ذلك:

* **المسألة** 10: (ص124): حكم العامل إذا كان لا يعمل إِلَّا برأيه من دون الاستناد إلى علم وأثر.

عناصر الجواب:

لا يعذر من يركب معصية بجهل. الرأي تسبقه مراحل. تحديد شروط المجتهد. إنفاذ الرأي لا بد أن يكون عن علم أو عن استشارة من يعلم.

* **المسألتان** 26 و27 (ص131): كيف يعامل من يجبي المال للجبابرة لا يوليه المسلمون أماناتهم، ثُمَّ يستتاب، فإن تاب وإلا سقطت ولايته عند المسلمين.

ولمزيد الاطلاع يمكن أن ينظر: في المسائل التالية:

- المسألة رقم 28، ص131.
- المسألة رقم 37، ص135.
- المسألة رقم 38، ص135.
- المسألة رقم 42، ص137.
- المسألة رقم 48، ص139.

هذا عن المسائل العملية فماذا عن المسائل النظرية؟

المسائل النظرية:

* **المسألة رقم** 39 (ص136): العقد للإمام:

السؤال: وعن عقد الإمام كيف هو؟ وهل ذلك كلام معروف عند المسلمين؟

الجواب: فالذي أدركنا عليه أسلافنا وأئمتنا في ديننا إذا عقدوا لأئمتهم بايعوهم على طاعة اللّٰه، وطاعة رسوله ﷺ، وعلى الشراء في سبيل اللّٰه، واتباع آثار أَئِمَّة الهدى، ومشاورة أهل العلم في أمر اللّٰه.

وله الطاعة على المسلمين ما أطاع اللّٰه ورسوله من بعد أن يكون عندهم أهلًا للإمامة، أمينًا على ما قلدوه من أمر اللّٰه، وائتمنوه عليه من أمانة اللّٰه، وعلى الرعية والذين يلون عقد الإمامة خاصة المسلمين، وليس ذلك لعامتهم، إذ يتولى ذلك الخاصة، وكذلك هو عندهم أن أَمْرَ عَقْدِ الإمامة للخاصة العلماء والأشياخ من دون العامة.

* **المسألة رقم** 44 (ص137): تعريف العدل والعدالة.

* **المسألة رقم** 10 (ص124): تحديد شروط المجتهد، وذلك عن الإجابة عن سؤال يَتَعَلَّق بحكم العامل الذي يعمل بما بدا له من دون أن يكون عالِمًا بالنصوص:

«وَإِنَّمَا يجوز النظر بالرأي للحاكم ولمن يشاور فيه من العلماء، إذا كان وكانوا على ما وصفت لكم، من العلم بكتاب اللّٰه وأحكامه وأقسامه، وناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وسنة رسول اللّٰه ﷺ، وآثار أَئِمَّة الهدى العلماء؛ فإذا كان وكانوا كذلك جاز لهم الرأي إذا اجتهدوا فيه وقاسوه على الكتاب أو السنة، أو الأثر، فرأوه أشبه بالحق جاز لهم النظر بالرأي، وإذا لم يكن ولم يكونوا كذلك لم يجز له ولا لهم الرأي».

هذا ما جاء من الأجوبة في هذه السيرة، وقد تبينا أن الجانب النظري قليل إذا قورن بالجانب العملي، وذلك هو شأن الأجوبة، إذ يكون العالم جادًّا في البحث عن الحلول، وهذا يتطلب مزيدًا من التحليل والتعليل. على أن كل هذا سيكون دعامة لمن سيتولى التنظير لهذه القضايا في المدرسة الإِبَاضِيَّة في ما بعد.

التحليل الحضاري لهذه المسائل:

إن التحليل الحضاري لما جاء في هذه السيرة من المسائل يثبت أن البيئة الإِبَاضِيَّة في المشرق والمغرب عرفت من التعقيد الحضاري الشَّيْء الكثير، وذلك أن الخلاف الداخلي دب فيها، وهو من أكبر عوامل الوهن، إلى جانب ما تواجهه على الجبهة الخارجية من ضغط الدولة العباسية الناشئة، وهو ما وقعت الإشارة إليه في شأن التعامل مع الجبابرة.

وكتب السـير المغربية تثبت أن فتنة النُّكَّار والخلفية[1] قـد زعزعت كيان المحيط الإباضي في المغرب، وأثارت فيهم عديدًا من الشبهات، إلى حد أن النكار يلقَّبون بالنجويَّة لكثرة إثارتهم لهذه الشـبهات حول الإمام نفسـه، وحول عمَّاله وقضاته، وذلك هو شـأن المعارضة، مِمَّا جعل أصحاب الرسالة يتحرَّون الإجابة من المشارقة في مثل هذه المسائل الدقيقة.

كما أن عُمان هي الأخرى عرفت ضربة قاسـية من الجبابرة بعد سـقوط إمامة الجلندى بن مسـعود، ومثل هذا المحيط بما فيه من الصراع الداخلي من شأنه هو الآخر أن يثير عديدًا من القضايا فـي ما يَتَعَلَّق بأولي الأمر، خاصة وأن الفكر الإباضي اتسـم من يومـه الأَوَّل بالتحرِّي الكبير مع هؤلاء، وكانت ثورتهم حيثما قامت ثورة على الظلم والظالمين، مهما قلَّت نسـبة هذا الظلم.

أَمَّا بلاد اليمن فقد ظلت تصارع بين الكتمان والظهور، بعد الضربة التي منيت بها حركة طالب الحق التي كانت طموحة إلى الإطاحة بالأمويين، والوصول إلى إمرة المؤمنين.

والملاحظ أن كل هـذه الإجابات جاءت مدعَّمة بقضيَّة الولاية والبـراءة؛ ذلك أن كل من تثبت عليه معصية من المعاصي المشار إليها في المسائل يستتاب، فإن تاب في بعض الأحيان تقبل توبته ويبقى علـى ولايته الأولى، وفي بعض الأحيـان حَتَّى وإن تاب يخلع، أَمَّا إن لـم يتب وأصرَّ فالخلع، ويصل الأمر إلى المحاربة والقتل، وفعلًا لقد كان ولا يزال نظام الولاية والبراءة الشـخصية الدرع الحصين في البيئات الإِبَاضِيَّة الملتزمة.

هذه بعض الملامح عن البعد الحضاري لسيرة محَمَّد بن محبوب لأهل المغرب وهي في الحقيقة لا تزال في حاجة إلى التحقيق، وإلى دراسـة تحليلية ضافية، لِمَا طفحت به من القضايا السياسية والفقهية والأصولية، يعتمد فيها صاحبها على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وعلى مواقف أَئِمَّة الإِبَاضِيَّة وعلمائهم؛ ولذلك تتكرر في السيرة صيغة: «كما أمر كتاب اللّه تعالى ورسوله ﷺ»، وصيغة: «واعلموا رحمنا اللّه وإياكم أن الذي أدركنا عليه علماءنا وأسلافنا»، وما شابهها مثل: «على ما مضى عليه أوائلنا وأسلافنا».

(1) النكار: هم الجماعة الذين انشـقوا عن الإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمٰن بن رستم، وكان على رأسهم يزيد بن فندين وذلك سـنة 171هـ/ 787م. يقول الشـماخي: النكار هم فرقة مـن الإِبَاضِيَّة اتبعوا في الكلام عبد اللّه بن يزيـد الفزاري (انظر ما سـبق)، ويأخذون في الفقه بقـول ابن عبد العزيز وأبي المؤرج. البعد، ص106. نظـام، ص155. الخلفية: هم أتباع خلف بن السـمح بن أبي الخطاب عبد الأعلى المعافري. عيَّن خلف هذا نفسـه واليًا على جبل نفوسـه عند وفاة أبيـه من دون انتظار أمـر الإمام عبد الوهاب، فأمر هذا الأخير بعزله، فشـق عليه عصا الطاعـة مع جماعة فجابههم والي الإمـام وهو أبو عبيدة عبد الحميد الجناوني، إلى أن شردهم زمن الإمام أفلح في 13 رجب 221هـ/ 22 جوان 837م. نظام، ص157.

3 ـ العهد المرسل إلى الغزاة الذين توجهوا للدفاع عن سقطرى[1]:

يقول السالمي: «ووجد بخط الشيخ أبي عبد الله محَمَّد بن إبراهيم بن سليمان، مكتوبًا في بعض الكتب أَنَّهُ عن أبي عبد الله بن محبوب [2]رَحِمَهُ اللهُ.

ويورد السالمي نص هذا العهد على أَنَّهُ منسوب إلى الإمام الصلت بن مالك.

وليس لي في هذا التعريف المتواضع لمحمد بن محبوب أن أرجِّح بين الموقفين اللذين لم يرجِّح بينهما السالمي على جلالة قدره، وسعة علمه، وحسن اطلاعه على الآثار العُمانية، وقدرته على التمييز بين النصوص وتمحيصها.

وَإِنَّمَا أحببت أن أنقل هذا الخبر الذي لم يغفل السالمي عن ذكره عسى أن يقع الوقوف في المستقبل ـ إن شاء الله تعالى ـ عند هذا النص، مع مقارنته بنصوص أخرى من كتابات الرجلين، للوصول إلى تحمل المسؤولية الأدبية بالدليل القطعي في نسبته إلى أحدهما؛ لأن كلًا منهما أوتي من العلم ما يمكنه من تدبيج مثل هذا العهد.

وهو عهد ينهل من معين الشريعة الصافي بالنسبة إلى فقه شؤون الجهاد في سبيل الله، فيما يَتَعَلَّق بقيادة الجيش وأحوالها، وعلاقاتها مع المجاهدين، وفيما يَتَعَلَّق بطريقة معاملة العدو، وفيما يَتَعَلَّق بأحوال نتائج ذلكم الجهاد وما يحصل عنه من نصر وغنائم، أو ما يحصل عنه من تراجع موقت أو انهزام؛ لأن الهزيمة واردة كما أن النصر وارد.

وعسى أن يمن الله بفرصة لمزيد الوقوف عند هذا العهد الذي نلمس خلاله أثر خطب الأَئِمَّة الأُوَل، وخاصة منها خطب الإمام طالب الحق وقائده أبي حمزة الشاري[3]، ذاك هو قانون الجهاد في سبيل الله كما نظر إليه الإِبَاضِيَّة وعملوا به في كل معاركهم، مهما كلفهم من ثمن.

---

(1) سقطرى: «جزيرة طولها ثمانون فرسخًا، وبها الصبر، وبها نخل كثير، ويسقط إليها العنبر، وبها دم الأخوين، وهي جنوب عُمان، بينها وبين عُمان بحر الحبشة». تحفة، 166/1.

(2) تحفة، 184/1.

(3) أبو حمزة الشاري (130هـ/ 748م): المختار بن عوف بن سليمان بن مالك الأزدي السليمي البصري الإباضي. من الخطباء القادة، ولد بعُمان. أرسله أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة وبلج بن عقبة إلى نجدة عبد الله بن يحيى (طالب الحق)، وتوجه أبو حمزة من اليمن يريد الشام لقتال مروان بن محَمَّد، وتبعه جميع أهلها (اليمن) ومر بالمدينة فقاتله أهلها في قديد، فقاتلهم، ودخلها عنوة، ثُمَّ تابع زحفه نحو الشام، وقد ألقى خطبة بمكة وأخرى بالمدينة لا تزال كتب الأدب تنوِّه بقيمتها البلاغية. فوجه مروان بن محَمَّد إليهم جيشًا بقيادة عبد الملك بن محَمَّد بن عطية السعدي، وانتهت المعركة بمقتل أبي حمزة سنة 130هـ/ 748م. ر. الدرجيني: الطبقات، 258/2 ـ 267. وقد أورد الخطبتين ص266 ـ 267. ر. الشماخي: السير، 98 ـ 100. ر. الزركلي: الأعلام، 71/8. ملاحظة: يعرفه الإِبَاضِيَّة بأبي حمزة الشاري أو الإباضي ولا يستعملون «الخارجي».

الخاتـمـة

إن هذه المغامرة في اقتفاء أثر محَمَّد بن محبوب بن الرحيل القرشي العُماني لم تصل بنا إلى متاهة والحمد للّٰه. إذ علمتنا التجربة أن أخبار علماء السلف نادرة، ذاك أَنَّهُم يسعون إلى إخفائها خشية الوقوع في الرياء والغرور، تلك سمة تكاد تكون قارة في الحضارة الإسلامية عامَّة، وعند الإِبَاضِيَّة خاصَّة؛ وذلك لأَنَّهُم مطارَدون غالبًا، ويعيشون في حالة كتمان. بل إِنَّهَا مغامرة مكنتنا من المرور على أخبار الإِبَاضِيَّة من نشأتهم الأولى منذ انفصالهم عن المحكِّمة سنة 64هـ/ 683م، حيث اختاروا القعود والبناء الداخلي، وانتظار الفرصة السانحة للظهور. وقد اختاروا البصرة منطلقًا لدعوتهم وأنشأوا هناك حركة علمية دعوية متجذِّرة في أصولها، تواقة لمستقبل يرنو إلى سياسة العالم الإسلامي سياسة العُمَرين، وكاد يتحقق لهم ذلك بوصول أبي حمزة الإباضي إلى الحرمين الشريفين، والانطلاق من هناك إلى دمشق حيث كانت الخلافة الأموية تحتضر، لَكِنَّهَا رغم احتضارها هذا استطاع مروان بن محَمَّد الجعدي (72 ـ 132هـ/ 792 ـ 850م) آخر خلفائها أن يئد هذه الحركة قبل أن تدرك مبتغاها، إِلَّا أَنَّهُ نال وخلافته ما تناله الدول الهرمة من غلبة الخلافة العباسية الناشئة.

كما مكنتنا مغامرتنا هذه مع محَمَّد بن محبوب من أن نتابع مسيرة الإِبَاضِيَّة حيث ظلوا يقيمون الإمامات الواحدة تلو الأخرى، إلى أن تمكنوا من إقامة الإمامة الثانية بعُمان، هذه الإمامة التي عاش في كنفها محَمَّد بن محبوب هذا، إذ أثبتت المصادر العُمانية وفاته بِكُلِّ دقة في 3 محرم 260هـ/ 29 أكتوبر 873م. فمكننا هذا من افتراض تاريخ تقريبي لولادته (190هـ/ 805م)، إِنَّهُ حينئذ نصف قرن تقريبًا من العطاء.

وتستمر المغامرة مع هذا النصف قرن فتكشف لنا المصادر أَنَّهَا ليست شحيحة بالأخبار عن الرجل ومحيطه كما هو الشأن غالبًا؛ ذاك أَنَّهُ ثبت أن عُمان آنذاك كانت وريثة مركز الدعوة بالبصرة وبمكة، إذ آل دورهما إلى الزوال، وذلك خاصة بانتقال الربيع بن حبيب آخر أَئِمَّة أهل الدعوة بالبصرة إلى عُمان رفقة ربيبه ووالد محَمَّد بن محبوب، ألا وهو أبو سفيان محبوب بن الرحيل القرشي، أشهر مَن كَتَبَ في سير الإِبَاضِيَّة في زمانه.

وفعلًا أسفرت هذه الحركة العلمية عن قيام الإمامة الثانية بعُمان ثلاث عشرة سنة قبل ولادة محَمَّد بن محبوب، تلك الإمامة التي زامن مترجَمنا نصف حياتها.

وبهذا ثبت لدينا أن نشأته زامنت ازدهارًا سياسيًّا منطلقهُ إمامة شورية بأتم معنى الكلمة على الراعي والرعية، فأنتج الكل عدلًا وطمأنينة، كما زامنت ازدهارًا علميًّا ثبت معه ثقل العطاء الإباضي للحضارة الإسلامية، ولم تكن هذه النشأة بمعزل عَمَّا يجري في العالم الإسلامي؛ ذاك أن ديار أبي

سفيان والد محَمَّد مشهورة بمكة، وإليه ثُمَّ إلى ابنه كانت ترجع إدارة موسم الحج سنويًّا، وليس هنالك محطة أنسب من الحرمين الشريفين للتعرف على أخبار المسلمين عامة، وأخبار الإِبَاضِيَّة خاصة. وقد تمكَّن شِقُّهم المغربي من أن يقيم هو الآخر إمامة ظهور بتاهرت، وهي الإمامة الرستمية التي أسسها رفيق الربيع بن حبيب العُماني في مدرسة أبي عبيدة، وهو عبد الرحمٰن بن رستم.

وفعلًا قد آتت مثل هذه النشأة في تربة خصبة أُكلها بعد حين، فإذا بمحمد بن محبوب يشار إليه بالبنان في المحافل العلمية للبت في القضايا المطروحة في المحيط الإباضي، ثُمَّ إذا هو رأس مجلس أهل الحل والعقد لاختيار إمام الأمة، ثُمَّ للاحتساب عليه وعلى الأمة وحل مشاكل الجميع قبل أن يُختار قاضيًا في صحار، عاصمة الإمامة الثانية.

وبهذا تجلَّت لنا أبرز سمات محَمَّد بن محبوب وعصره، ونلخِّصها في الخطوط التالية:

1 ـ إِنَّهُ شاهد على عصر من عصور الازدهار بأَتَمّ معنى الكلمة ببلاد عُمان (في القرن 3هـ/ 9م).

2 ـ إِنَّهُ ثمرة من ثمرات الحركة العلمية المنبثقة من مركز الدعوة الأَوَّل بالبصرة.

3 ـ دخول تدريجي في مجرى أحداث عُمان، وذلك بما أوتي من غزارة علمية وفكر ثاقب، وجرأة مع مرونة في المواقف الحرجة.

4 ـ القدرة على التصدي للقضايا العقدية والنظرية والعلمية المطروحة على الساحة الإِبَاضِيَّة بعُمان وغيرها من مواطن الإِبَاضِيَّة:

أ ـ عدم الخلط بين ما هو خاصٌّ وعامٌّ في قضية الإمام المهنَّا؛ فبراءته الشخصية منه لم تؤثر في القَدْح في إمامة الرجل حيًّا وميتًا؛ لأن الأمر يَتَعَلَّق بما يجوز فيه الخلاف، حيث كان الإمام يرى الشدة في قضية ما، ويرى محَمَّد بن محبوب المرونة فيها.

ب ـ صرامة واضحة مع القائلين بالقدر وتدعيم موقف الإِبَاضِيَّة الأوائل في شأن البراءة من هؤلاء، والدعوة إلى التمييز بين القدر والمقدور، وتحميل المسلم مسؤوليته أمام اللّٰه تعالى، ليكون مكتسِبًا مكلَّفا بحق.

ت ـ مرونة قصوى في شأن القول في القرآن الكريم، رغبة في المحافظة على وحدة الأمة، رغم شدة الطرف المقابل؛ ولذلك وقع الاكتفاء بالتعميم، وهو قول لا يخلُّ بالعقيدة.

ث ـ التحري الكامل في شأن الدماء، ومعلوم أن قضايا القتل من أدق القضايا في فقه المعاملات: ونعني القتل الخطأ.

ج ـ أَمَّا المفسد في الأرض فلا هوادة معه.

5 ـ إِنَّهُ الاجتهاد بأتم معنى الكلمة، ثبت معه مسلك الإِبَاضِيَّة في الاعتماد على القرآن الكريم والسنة الشريفة والإجماع والقياس.

6 ـ مواكبة مع ذلك للواقع السياسي الإباضي خاصة والإسلامي عامة:

أ ـ البيعة لمن يستحق البيعة، مهما كان جنسه ولونه.

ب ـ السكوت عَمَّا يجب السكوت عنه من عيوب الإمام إذا كان ذلك لا يخل بالشروط المعروفة.

ت ـ جواز إمامتين إذا تباعدت الأقطار.

ث ـ لا يطلق لقب أمير المؤمنين إِلَّا على من كان بحوزته كل العالم الإسلامي.

7 ـ قاضٍ محنك، عدلٌ في أحكامه، يعطي كلَّ ذي حقٍّ حقَّه.

8 ـ غزارة في الإنتاج العلمي؛ ذاك أننا أثبتنا ما نسب إليه من كتابة سبعين جزءًا في الفقه، وإن كان الكتاب مفقودًا، بالإضافة إلى كتابات أخرى تنمُّ عن عقل نيِّر في معالجة القضايا الدقيقة.

ذاك هو محَمَّد بن محبوب بن الرحيل كما بسطنا أبرز ملامح حياته وعطائه، مجتهدٌ من كبار مجتهدي زمانه وكفى.

عايش كبريات الأحداث في محيطه وكان موقفه منها في غاية النصاعة والتوفيق.

ولا يفوتنا في الختام أن نُثْبِت أن محَمَّد بن محبوب مع أبيه وابنيه وحفيديه يكوِّنون مدرسةً علميَّةً بحق، يمكن أن يطلق عليها اسم المدرسة الرحيلية، ولمن أراد أن يغامر معها فليغامر، ويكفينا أننا مهَّدنا السبيل لهذا المسلك، إذ لا ندَّعي أننا وفَّينا الرجل حقَّه في مثل هذا العمل المتواضع.

❊ ❊ ❊

المصادر والمراجع
(ترتيب ألفبائي بحسب أسماء المؤلفين):

- **ابن حزم، علي** (456هـ/ 1064م): الفصل في الملل والأهواء والنحل، مطبعة التمدن، نشر دار الفكر، 1321هـ/ 1903م.
  - م1، ط1317هـ. ج1: 224 ص، ج2: 193 ص.
  - م 2، ط1320هـ. ج3: 264 ص.
  - م3، ط1321هـ. ج4: 227 ص، ج5: 142 ص.
- **ابن خلدون، عبد الرحمٰن** (808هـ/ 1406م): المقدمة وكتاب العبر، ط. بيروت، 1967م.
- **ابن خلفون، أبو يعقوب يوسف** (ق6هـ/ 12م): أجوبة ابن خلفون. تحقيق وتعليق عمرو خليفة النامي. دار الفتح. بيروت 1974/1394. 128 ص.
- **ابن رزيق، حميد بن محَمَّد** (1274هـ/ 1857م): الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق: عبد المنعم عامر، ود. محَمَّد موسى عبد الله، مطابع سجل العرب، القاهرة، نشر: وزارة التراث العُماني، 1379هـ/ 1977م. 614 ص.
- **ابن سلام الإباضي، لوّاب بن عمر** (273هـ/ 887م): كتاب فيه بدء الإسلام وشرائع الدين، تحقيق فيرنر شفارتس والشيخ سالم بن يعقوب، ط. دار صادر، بيروت، 1406هـ/ 1986م. 200 ص.
- **أبو زكرياء، يحيى بن أبي بكر الوارجلاني** (ق5 و6هـ/ 11 و12م): كتاب السيرة وأخبار الأَئِمَّة، تحقيق: عبد الرحمٰن أيوب، الدار التونسية للنشر، تونس، 1985م.
- **الإزكوي، سرحان بن سعيد** (ق12هـ/ 18م): تاريخ عُمان المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، حققه: عبد المجيد حسيب القيسي، تحقيق أولي بسيط، عرض في التقديم لجميع الأبواب، والقسم المطبوع وهو قسم من أبواب الكتاب: 4 ـ 33 ـ 36 ـ 37 ـ 39، مع إضافة فصل لمؤرخ مجهول عن البوسعيديين، ومنها السلطان قابوس. 164 ص، عُمان، مطابع سجل العرب، 1980م، نشر: وزارة التراث القومي بعُمان، وهذا القسم تُرجم إلى الإنجليزية (E. G. Ross. Annals of Oman old days until 1728 J.C.) أخبار عُمان من أقدم العصور حَتَّى عام 1728م. الجمعية الأسبيرية بالبنغال، 1974م.

- وقد حققتــه الباحثة الألمانية هيدرج كلاين ســنة 1938م، الفصــل الرابع من كتاب كشف الغمة وجعلته رسالة للدكتوراه. ونِسبته إلى الإزكوي فيها نظر.
- الباب التاسع والعشرون من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة. في اعتقاد الفرقة الوهبيــة الإبَاضِيَّة من ص16 إلــى 22 ملحق بأطروحة كوبرلي نجــد محاولة تحقيق 14×24سم، بالهوامش. 280 ص.

- **الباروني، أبو الربيع ســليمان (معاصر)**: مختصر تاريخ الإبَاضِيَّة، طبع بالمطابع العالمية سلطنة عُمان، الطبعة الثالثة، 79 ص. د.ت.
- **الباروني، ســليمان بن عبد الله** (1359هـ/ 1940م): كتــاب الأزهار الرياضيــة في أَئِمَّة الإبَاضِيَّة، البارونية، القاهرة، د.ت. ج2: 311 ص. ولم يطبع الجزء الأول.
- **الباروني، عبد الله بن يحيى النفوسي** (1331هـ/ 1913م): رسالة سلم العامة والمبتدئين إلــى معرفة أَئِمَّة الديــن، ألفها ســنة 1290هـ/ 1873م، محلاة ببعض كلمات كالحاشــية ولا تخلو من فائدة حررها ابن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ سليمان باشا الباروني. د.ت. 56 ص.
- **الباروني، محَمَّد بن زكريا** (997هـ/ 1589م): نســبة الدين، ط. حجرية، 1301هـ ملحق بسير الشماخي. ص587.
- **بحاز، إبراهيم بن بكير (معاصر)**: الدولة الرستمية (160 ـ 196هـ/ 777 ـ 909م)، دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية، ط1، مطبعة لافوميك، الجزائر، 1985م.
- **البرادي، أبو القاسم** (ق9هـ/ 15م):
  - رســالة تآليف أصحابنا، ملحق بكتاب الموجز لأبي عمــار عبد الكافي، تحقيق: عمار الطالبي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1398هـ/ 1978م.
  - كتاب الجواهر المنتقاة في إتمام ما أخل به كتاب الطبقات (للدرجيني). ط. حجرية، القاهرة، 1302هـ/ 1885م.
- **الجعبيري، فرحات بن علي (معاصر)**:
  - نظام العزَّابة عنــد الإبَاضِيَّة الوهبية فــي جربة، المعهد العالي للآثــار بتونس، ط. العصرية، 1975م. 387 ص.
  - البعد الحضــاري للعقيدة الإبَاضِيَّة، نشــر جامعة الســلطان قابــوس، مطبعة الألوان الحديثة، عُمان، 1408هـ/ 1987م. 924 ص.

- عوامل الملل والنحل للشهرستاني، الجويني للنشر، تونس 2000م.

- **حمُّو الهادي (معاصر):** أضواء على الشيعة، دار التركي للنشر، 1987م.

- **الدرجيني، أحمد بن سعيد** (670هـ/ 1271م): طبقات المشايخ بالمغرب، حققه وقام بطبعه: إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، ج1: 208 ص، ج2: 544 ص.

- **الراشدي، مبارك (معاصر):**
  - الإمام أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة وفقهه، (45 ـ 145هـ/ 885 ـ 762م)، دكتوراه مرحلة ثالثة، نوقشت بكلية الشريعة وأصول الدين بتونس، مطبعة الوفاء المنصورة، ط1، 1413هـ/ 1993م. 698 ص.
  - نشأة التدوين للفقه واستمراره عبر العصور، محاضرة ألقيت بندوة الفقه الإسلامي بجامعة السلطان قابوس، 22 ـ 26 شعبان 1408هـ/ 9 ـ 13 أبريل 1988م، ص101 ـ 254.

- **السالمي، نور الدين عبد الله بن حميد** (1332هـ/ 1914م): تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى التي حققها أبو إسحاق إبراهيم اطْفِيَّشْ، نشر: مكتبة الاستقامة، د.ت. مجلد في جزأين: ج1: 404 ص. ج2: 1324هـ، 162 ص.

- **السعدي، جميل بن خميس** (13هـ/ 18م): قاموس الشريعة، وعدد أجزائه 93، فهو موسوعة إسلامية قيَّد فيها جميع فنون الشريعة الإسلامية. لا تزال الوزارة تواصل طبعه وقد بلغت 30 مجلدًا.

- **السيابي، سالم بن حمود** (1326 ـ 1415هـ/ 1908 ـ 1994م):
  - أصدق المناهج في تمييز الإِبَاضِيَّة من الخوارج، تحقيق وشرح: د. سيدة إسماعيل كاشف، أستاذة التاريخ الإسلامي، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، مطابع سجل العرب، 1979م، وهو القسم الأَوَّل، ص1 ـ 64 من كتاب يضم قسمين آخرين. القسم الثاني: كتاب وهب السّما في أحكام الدّما، ص65 ـ 106، منظومة. القسم الثالث: ص107 ـ 120 قصيدة ميميّة في القسامة.
  - إزالة الوعثاء عن أتباع أبي الشعثاء، نفس المحققة السابقة، ن. الطبعة، 1979هـ. 124 ص.
  - طلقات المعهد الرياضي في حلقات المذهب الإباضي، مطابع سجل العرب، 1400هـ/ 1980م. نشر: 160 ص، قسم1. تراجم: قسم2، عقيدة.

- الحقيقة والمجـاز في تاريخ الإِبَاضِيَّة باليمن والحجاز، ط. سـجل العرب، 1400هـ/ 1980م. 154 ص. نثر.
- العقود المفصلـة في الأحكام المؤصَّلـة: 3 أجزاء من دون ذكـر الطبعة. نظم: عقد الزوجية وبقية العقود. 30 ألف بيت. 1402هـ/ 1982م.
- هدى الفاروق، د.ط. 1403هـ/ 1984م، في القضاء، نثر، 165 ص.
- مقاصد الأبـرار على مطالع الأنـوار، المطبعة الشـرقية، مطرح، عُمـان، 1404هـ/ 1983م. شـرح لمنظومة عنوانهـا: مطالع الأنوار للشـيخ أحمد بن سـعيد بن خلفان الخليلي في الوصايا.
- معالم الإسـلام في الأديان والأحكام، د.مطبعة 264 ص، نظم معظمه في النكاح مع قضايا أصولية عقدية. 20 ألف بيت.
- عُمان عبر التاريخ، 4 أجزاء، مطابع سـجل العرب، 1406هـ/ 1986م. تتبع فيه كامل تاريخ عُمان من الجاهلية إلى هذا التاريخ.

- **الكباوي، أبو القاسـم عمرو بن مسـعود (معاصر)**: الربيع بـن حبيب محدِّثًا، رسـالة ماجستير، قدِّمت بجامعة الفاتح بكلية التربية، قسـم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، سنة 1983هـ. المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، نشر: جمعية التراث.

- **مصنف مجهول**: كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، تحقيق ودراسة وتعليق: أحمد عبيدلي، رسالة ماجسـتير في الدراسات الإسـلامية، نوقشـت بالمعهد العالي للدراسات الإسلامية التابع لجمعيـة المقاصد الخيرية في بيـروت، في 11 محرم 1405هـ/ 6 تشـرين الثاني 1984م، دلمون للنشـر، نيقوسـيا، قبرص، 1405هـ/ 1985م، 447 ص. ص 263 ـ 293، ضمن (سلسـلة الجزيرة العربية1). الراجح أن الكتاب ألف قبل القرن 8هـ/ 14م. ـ ندوة عُمان في التاريخ. ـ عُمان في التاريخ. دار أمبيل للنشر. لندن. نشر: وزارة الإعلام بعُمان، 1995م. 560 ص.

- **هاشـم، مهدي طالب (معاصر)**: الحركة الإِبَاضِيَّة في المشـرق العربي، نشأتها وتطورها حَتَّى نهاية القرن الثالث/9م، رسـالة ماجسـتير نوقشـت بكلية الآداب فـي جامعة بغداد، كانون الثاني 1977م، دار الاتحاد العربي للطباعة، ط1. 1401هـ/ 1981م. 351 ص.

المراجع العامة والمعاجم العربية:

- **ابن منظور، محَمَّد بن مكرم** (630 ـ 799هـ): لسان العرب، إعداد وتصنيف: يوسف خياط، مرتب بحسب الألف بائية، قدم له: عبد الله العلايلي. 4 مجلدات. خصص الرابع للمصطلحات العلمية والفنية، عربي ـ فرنسي ـ إنجليزي ـ لاتيني، دار لسان العرب، بيروت، د.ت.
- **الزركلي، خير الدين:** الأعلام، يحتوي على 8 مجلدات، دار العلم للملايين، بيروت، ط.6، 1984م.
- **محَمَّد فؤاد عبد الباقي:** المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مطابع الشعب، 1978م. المعجم المتوسط، أشرف على طبعه: عبد السلام هارون، مطبعة مصر، شركة مساهمة مصرية، 1960 ـ 1961م.
- **ونسنك** (1358هـ/ 1939م): المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي عن الكتب الستة وعن مسند ابن حنبل. ابتدأ ترتيبه وتنظيمه ونشره أ.ب. ونسنك وي. ب. منسنج، واتبع نشره الاتحاد الأممي للمجامع العلمية، وب. د. ي. هاس وي فن لون وعات ب. دي بروين، مع مشاركة محَمَّد فؤاد عبد الباقي. 7 أجزاء من سنة 1936/1969م.
- **الحموي، ياقوت** (626هـ/ 1229م): معجم البلدان، 5 مجلدات. دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1374هـ/ 1953م.
- دائرة المعارف الإسلامية 2Ei. الطبعة الفرنسية.

المراجع الأجنبية:

- Cuperley, Pierre: Professions de Foi Ibadites: Contribution a l'étude de L'ibadisme et de sa Théologie, Paris - IV - Sorbonne, Lettres et Civilisation, Paris, 1982, 2 Tomes: 655 Power Point. 3ème tome: 208P. Textes Arabes.
- Ennami A. K.: Studies in Ibadism, Accompanied by a Critical Edition of:

  1 - Section II, part 1 of K. Qawa'id Al-slam of Isma'il b. Musa-el-Jitali.

  2 - K - usul al - Din of Tibghurin, b. Dawud. A'issa al-Malshuti.

  3 - Ajwibat Ibn Halfun, by'Abu Ya'qub Yusuf b khalfoun. Thesis Submitted to the University of Cambridge for the Degree of Doctor of Philosophy, Fitzwilliam College Cambridge, May 1971. 430 P.